Prindex
Measuring global perceptions of land and property rights

تصورات المرأة عن أمن الحيازة

أدلة من 140 دولة

يوليو 2020

صورة الغلاف © بنك التنمية الآسيوي

ندعو القراء إلى نسخ مواد منشورات بريندكس إلى منتجاتهم الخاصة، ما لم تكن تلك المنتجات تُباعُ تجاريًا. بصفتها صاحب حقوق النشر، تطلب بريندكس الاعتراف الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء العزو إلى المصدر الأصلي على موقع بريندكس الإلكتروني. الآراء الواردة في هذا البحث آراء الكاتب (الكُتَّاب) ولا تمثل بالضرورة آراء بريندكس.

© بريندكس، 2020. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المُشاع الإبداعي - رخصة غير تجارية (CC BY-NC 4.0).

بريندكس هي مبادرة مشتركة بين:

بريندكس

إلى عناية معهد التنمية الخارجية
203 طريق بلاكفريارس
لندن
SE18NJ

البريد الإلكتروني: info@prindex.net

Prindex.net

يدعمه بسخاء:

المحتويات:

الملخص التنفيذي 5

1. المقدمة 7

1.1 لماذا تعتبر حقوق المرأة في الأرض والملكية مهمة؟ 7

1.2 ما الذي نعرفه؟ 7

1.3 ماذا يضيف الاستطلاع العالمي الأول لأمن الحيازة المتصور للمرأة؟ 9

1.4 النتائج الرئيسية: واحدة من كل خمس نساء تشعر بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقها في الأرض والتملك 9

2. تحليل 11

2.1 أين تشعر النساء بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الملكية؟ 11

2.2 من يشعر بعدم الأمان حول حقوق الملكية الخاصة بهم؟ 14

2.3 لماذا تشعر النساء بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الأراضي والممتلكات؟ 19

3. اختبار استجابات السياسة مقابل البيانات 22

3.1 صياغة وتنظيم حقوق الحيازة 23

3.2 إزالة المؤسسات التمييزية 25

4. الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسات 27

المراجع 29

الأشكال:

الشكل 1: خريطة عالمية للأماكن التي يتمتع فيها الرجال والنساء بحقوق متساوية في الوصول إلى الأرض 8

الشكل 2: خريطة عالمية لفرق النسبة المئوية بين معدلات انعدام أمن الحيازة المتصورة لدى النساء والرجال 11

الشكل 3: معدلات الرجال (المحور الأفقي) والنساء (المحور الرأسي) التي يُنظر إليها على أنها انعدام أمن الحيازة حسب البلد 12

الشكل 4: النسبة المئوية لتفاوت النقاط بين معدلات انعدام الأمن المتصور لدى النساء والرجال حسب البلد (العلامات الرمادية) والمنطقة (العلامات الملونة) 13

الشكل 5: حصة الرجال والنساء حسب نوع الحيازة والمنطقة 15

الشكل 6: النسبة المئوية للفرق في النقاط بين معدلي انعدام الأمن المتصور لدى النساء والرجال حسب نوع الحيازة والمنطقة 16

الشكل 7: الحصة العالمية للرجال والنساء الذين يشعرون بعدم الأمان حسب الحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، والمجموعة العمرية، ومستوى التحصيل التعليمي 16

الشكل 8: حصة الرجال (المحورالأفقي) والنساء (المحور الرأسي) الذين يعيشون في المناطق الحضرية الذين يشعرون بعدم الأمان حسب البلد والمنطقة 18

الشكل 9: مصادر انعدام الأمن الداخلية والخارجية حسب الجنس والمنطقة 20

الشكل 10: حصة المالكين الذكور والإناث الذين ورثوا ممتلكاتهم من العائلة 20

الشكل 11: نسبة الاختلاف في النسبة المئوية بين حصة النساء المتزوجات والرجال الذين يشعرون بالأمان في سيناريو الطلاق أو الوفاة الزوجية حسب المنطقة 21

الشكل 12: حصة المالكين/المستأجرين من الذكور والإناث مع المستندات الرسمية حسب البلد 22

الشكل 14: حصة المالكين/ المستأجرين من الذكور والإناث ذوو المستندات الرسمية المسماة حسب المنطقة 23

الشكل 13: حصة المالكين/ المستأجرين الذكور والإناث ذوو المستندات الرسمية (المسماة وغير المسماة) حسب المنطقة 23

الشكل 15: حصة المالكين الذكور والإناث الذين ليس لديهم وثائق أو لديهم وثائق رسمية أو لديهم وثائق رسمية مُسماة ممن يشعرون بالأمان، حسب المنطقة 24

الشكل 16: الفرق في النسبة المئوية بين نسبة الرجال والنساء الذين يشعرون بالأمان وتصنيف الدولة في مؤشر المرأة والسلام والأمن 25

الجداول

الجدول 1: الأسباب الرئيسية للشعور بعدم الأمان حسب الجنس وتصنيف الحيازة 19

الجدول 2: العلاقة بين فرق النسبة المئوية في حصة النساء والرجال الذين يشعرون بالأمان ومكونات مؤشر المرأة والسلام والأمن 26

الملخص التنفيذي

تشير أهداف التنمية المستدامة 1.4.2 و5. 1.A إلى تعزيز حقوق المرأة في الأرض والتملك كطريق أساسي نحو الحد من الفقر وتمكين المرأة. يمكن أن يؤدي تأمين حقوق المرأة في الأرض والتملك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، والحض على تبني إدارة الموارد الطبيعية المقاومة للأحوال الجوية وزيادة إنفاق الأسر على الصحة والتعليم. وفي المقابل، عندما تواجه النساء عوائق في الوصول إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى أو استخدامها أو التحكم فيها في جميع أنحاء العالم، فإن ذلك لا يضعهن في منزلة غير متكافئة في الحياة فحسب، بل ويحد أيضًا من هذه النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الإيجابية الأوسع نطاقًا.

على الرغم من أهمية ضمان حقوق المرأة في الأرض والتملك، فإن الكثير من الأبحاث حول هذا الموضوع ركزت فقط على عدد قليل من البلدان، لا سيما تلك التي يتم فيها تنفيذ مشاريع الأراضي ذات النطاق الواسع. لسد هذه الفجوة، أصدرت مبادرة بريندكس بياناتِ مقارنةٍ في عام 2019 حول شعور النساء تجاه حقوقهن في الأراضي والتملك في 33 دولة. منذ ذلك الحين، وسَّعَت بريندكس جهودها لتشمل 107 دول أخرى - ما أعطانا أول مجموعة بيانات عالمية بالفعل لتصورات أكثر من 90.000 امرأة و78.400 رجل حول أمن الحيازة في 140 دولة حول العالم. يكشف تحليل مجموعة البيانات هذه:

1. عبر جميع البلدان التي شملها الاستطلاع، تشعر ما يعادل 480 مليون امرأة بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الأراضي والتملك. يمثل هذا ما يقرب من واحدة من كل خمس نساء في سن 18 فما فوق، وهو نفس حصة الرجال.
2. يتركز انعدام الأمن لدى النساء جغرافيا. على المستوى الإقليمي، يشير التحليل، بناءً على المتوسطات الإقليمية غير الموزونة، إلى أن معدلات انعدام أمن الحيازة أعلى هامشيًا بين النساء منها بين الرجال في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الشمالية. ومع ذلك، يوجد تباين كبير على المستوى القطري. أما البلدان التي تبرز على أنها دول متطرفة داخل مناطقها والتي تشعر فيها نسبة أعلى بكثير من النساء بعدم الأمان، بالمقارنة مع الرجال، تشمل: أفغانستان، وقيرغيزستان، ومصر، وبنين، وأستراليا، وبيرو.
3. معدلات انعدام أمن الحيازة المتصورة أعلى بالنسبة لمجموعات معينة من النساء والرجال مقارنة بغيرهم، وهذا يختلف مرة أخرى حسب البلد أو المنطقة.
   - يشعر المستأجرون من الإناث بنسبة أعلى من المستأجرين الذكور بعدم الأمان في أفريقيا جنوب الصحراء. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشعر نسبة أعلى من الملاك النساء بانعدام الأمان أكثر من الملاك الرجال.
   - يشعر نسبة عالية لافتة للنظر من الرجال في ملكية واحدة، وهي عقارات مؤجرة في الغالب، بعدم الأمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
   - يشعر العديد من الشابات (والرجال) الحاصلين على مستوى تعليمي أساسي بعدم الأمان في بقاع عالية التطور من العالم، مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا.
   - تشعر نسبة كبيرة بشكل خاص من النساء المتزوجات بعدم الأمان في بقاع من أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالرجال المتزوجين.

   تظهر الأنماط الجنسانية أيضًا في مجموعات فرعية ومناطق محددة أكثر، حسب التعليم والعمر والحالة الاجتماعية وفئة الدخل والموقع. على سبيل المثال، هناك أدلة على وجود فوارق كبيرة بين الجنسين في العديد من البلدان والمدن الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء.
4. ذكر النساء والرجال مصادر مختلفة لانعدام الأمن. الرجال، على سبيل المثال، من المرجح أن يقولوا إن الحكومة أو الشركات قد تصادر أراضيهم أو ممتلكاتهم - والتي تعتبر مصادر "خارجية" لانعدام الأمن. بالنسبة للنساء المتزوجات، من ناحية أخرى، فإن مصادر انعدام الأمن "الداخلية" أكثر شيوعًا، لا سيما عند مواجهة وفاة الزوج أو الطلاق. قد تكون هذه الاختلافات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالطرق السائدة في حيازة الأراضي. عندما يكون من المرجح أن تحصل المرأة على الأرض والممتلكات من خلال الزواج، فقد تكون أكثر عرضة لخطر المصادر "الداخلية" لانعدام الأمن من داخل الأسرة أو المجتمع.

في حين أن تنظيم أو إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الأراضي والتملك، خاصة من خلال الملكية المشتركة، يمكن أن يساعد في الحد من انعدام أمن الحيازة المتصور للمرأة، لذلك، ينبغي لصناع السياسات توخي الحذر عند اتخاذ مثل هذه التدابير. تُظهر مقارنة البيانات المتعلقة بحيازة الوثائق الرسمية إلى أمن الحيازة المتصور أن الاثنين لا يسيران جنبًا إلى جنب دائمًا، لا سيما في مناطق معينة. على سبيل المثال، تبرز أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - حيث تُبذَل جهودًا واسعة لرسم خريطة حقوق الأراضي والملكية وتوثيقها - كمنطقة لا ترتبط فيها حيازة الوثائق الرسمية بالضرورة بازدياد أمن الحيازة، خاصة بين النساء.

وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات أو تدخلات تكميلية للسياسات من شأنها تحسين معرفة النساء بحقوقهن في الأرض والتملك، وكيفية ممارستها. ويدعو، بشكل أعم، إلى تغيير جذري في المواقف والأعراف حول وصول المرأة إلى الأرض والممتلكات وحيازتها واستخدامها. تظهر بيانات بريندكس أن النساء المتزوجات يشعرن بشكل خاص بأنهن عرضة للطرد من الأراضي بعد وفاة الزوج أو الطلاق بسبب الخلافات خلال تقسيم أصول الأسرة. ما يضيف إلى الأدلة الموجودة والمتنامية على "فجوة أمن الحيازة بين الجنسين" من حيث التشريعات القانونية وقدرة المرأة على ممارسة حقوقها، وهذا صحيح خصوصًا في البلدان التي تكون فيها الطريقة الرئيسية لاكتساب المرأة للأراضي هي من خلال الزواج، كما هو الحال في بوركينا فاسو (حيث حصلت 48% من المالكات على ممتلكاتهن عن طريق الزواج)، وفيتنام (41٪) ونيجيريا (30٪).[1] [2] في مثل هذه الظروف، فإن توقعات المجتمعات أو أفراد الأسرة قد تنتزع أي حقوق قانونية للمرأة في تقسيم الأصول بشكل متساوٍ مع الرجال. تتطلب معالجة هذا النوع من التمييز الاجتماعي أو الثقافي المتأصل بعمق بين الجنسين تدخلات، من قبيل: حملات التوعية، وتوظيف مدافعين ذكور داخل المجتمعات لإزالة هذه الحواجز "اللينة" أمام تحسين أمن حيازة المرأة.

1 بشكل عام، حصلت 14٪ من النساء المالكات على ممتلكاتهن عن طريق الزواج مقابل 3٪ فقط من المالكين الذكور، بفارق 11 نقطة مئوية (بريندكس، 2020).

1. المقدمة

1.1 لماذا تعتبر حقوق المرأة في الأرض والملكية مهمة؟

وثقت الدراسات الآثار المفيدة لتأمين حقوق المرأة في الأرض والتملك (لانز ودالي، 2016؛ مينزين ديك وآخرون، 2019). إلى جانب التدابير الأخرى لتمكين المرأة [2]، فإن تأمين هذه الحقوق يمكن أن يزيد الإنتاجية الزراعية (أغاروال، 1994؛ غولدشتاين وأودري، 2015)، وتحفيز تبني إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (أغاروال، 1994)، وتشجيع الاستثمار في تحسين الإسكان (باين، 2004) والتأثير على الإنفاق الأسري الأكبر المخصص للصحة والتعليم والتغذية (دوس، 2006). من خلال توضيح وتعزيز حقوق المرأة في الأرض والتملك، يمكن تمكين سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة وخارجها، مما يتيح التنويع في الأنشطة غير الزراعية ومصادر الدخل غير الزراعية (مينزين ديك وآخرون، 2019). يمكن أن يؤدي التساوي في الحقوق أيضًا إلى مكاسب في كفاءة التخصيص ونمو الإنتاجية خارج القطاع الزراعي، فضلاً عن الاستثمارات التي تعزز الإنتاجية في الممتلكات.

تساهم هذه التغييرات على المستوى المُصغّر في تحقيق نتائج إنمائية أوسع مرتبطة بالأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وهي أيضًا عامل محدد مهم للنتائج الفردية للمرأة في الحياة. يمكن لأمن الحيازة أيضًا أن يحسن السلامة النفسية ويقلل من التوتر والمخاوف والخوف والقلق من فقدان الملكية، ليس فقط للنساء أنفسهن ولكن لأفراد أسرهن الآخرين، وخاصة الأطفال.

اعترافاً بهذه الآثار المفيدة، تشير أهداف التنمية المستدامة 1.4.2 و5. 1.A على وجه التحديد إلى تعزيز حقوق المرأة في الأرض والتملك كطريق مهم نحو الحد من الفقر وتمكين المرأة. يتجلى ذلك المسعى أيضًا في سيل الجهود المبذولة لإنشاء مؤشرات جنسانية قابلة للمقارنة دوليًا من أجل سياسات أفضل قائمة على الأدلة، مثل مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *ومؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنس* (SIGI)، وجامعة جورج تاون، ومعهد أبحاث السلام للمرأة *والسلام والأمن* (المرأة والسلام والأمن) ومشروع البنك الدولي *للمرأة والأعمال والقانون*.

1.2 ما الذي نعرفه؟

على الرغم من النتائج المفيدة المعروفة، ما يزال وصول المرأة إلى الأراضي والممتلكات والتحكم فيها مقيّدًا في بقاع كثيرة من العالم. تمتلك النساء أراضي وممتلكات أقل من الرجال، سواء بشكل فردي أو مشترك (دوس وآخرون، 2015). وعندما يمتلكون أصولًا مادية، تكون أحجام قطع الأرض أصغر أو أقل إنتاجية أو ليست بنفس القيمة (كارمن ديانا دير وشيريل آر دوس، 2006).

في العديد من البلدان، لا تضمن الأطر القانونية والسياسية المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء عندما يتعلق الأمر بتملك الممتلكات أو وراثة الأصول من الوالدين أو الأزواج أو تقييم المساهمات غير النقدية. وفقًا لبيانات البنك الدولي الخاصة *بالمرأة والأعمال والقانون*، فإن 44 دولة من أصل 191 دولة حول العالم لا توفر للأزواج الذين فقدوا شريك الحياة من الإناث والذكور حقوقًا متساوية في وراثة الأصول، في حين أن القانون لا ينص على تقييم المساهمات غير النقدية في 57 دولة.[3] على الرغم من التقدم المحرز في بعض البلدان، لا تزال السياسات والتشريعات تمييزية في بقاع من العالم (الشكل 1).[4]

2 *العديد من أشكال عدم المساواة الأخرى تعزز أو تقيّد التمكين، ومنها القائم على العمر والطبقة والحالة الاجتماعية والمكانة في المجتمع، وكذلك العلاقات بين النساء والرجال وطريقة اندماجهم اجتماعيًا (لانز ودالي، 2016)*

3 بمعنى: وجود اعتراف قانوني صريح بأن المساهمات غير النقدية، مثل رعاية الأطفال، والعمل المنزلي في منزل الأسرة أو الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الزوج المقيم في المنزل - عادة ما تكون الزوجة - يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقسيم الممتلكات في حالة الطلاق.

4 يستند مؤشر أصول *"النساء والأعمال والقانون"* إلى خمسة أسئلة: 1) هل يتمتع الرجال والنساء المتزوجون بحقوق متساوية في ملكية العقارات؟ 2) هل للأبناء والبنات حقوق متساوية في وراثة الأصول من والديهم؟ 3) هل للرجال والنساء الذين فقدوا شركاءهم في الحياة حقوق متساوية في وراثة الأصول؟ 4) هل يمنح القانون الزوجين سلطة إدارية متساوية على الأصول خلال الزواج؟ 5) هل ينص القانون على تقييم المساهمات غير النقدية؟ 100 = الحقوق متساوية في جميع الأسئلة الخمسة؛ 20 = الحقوق متساوية في سؤال واحد فقط (البنك الدولي، 2020).

الشكل 1: خريطة عالمية للأماكن التي يتمتع فيها الرجال والنساء بحقوق متساوية في الوصول إلى الأرض

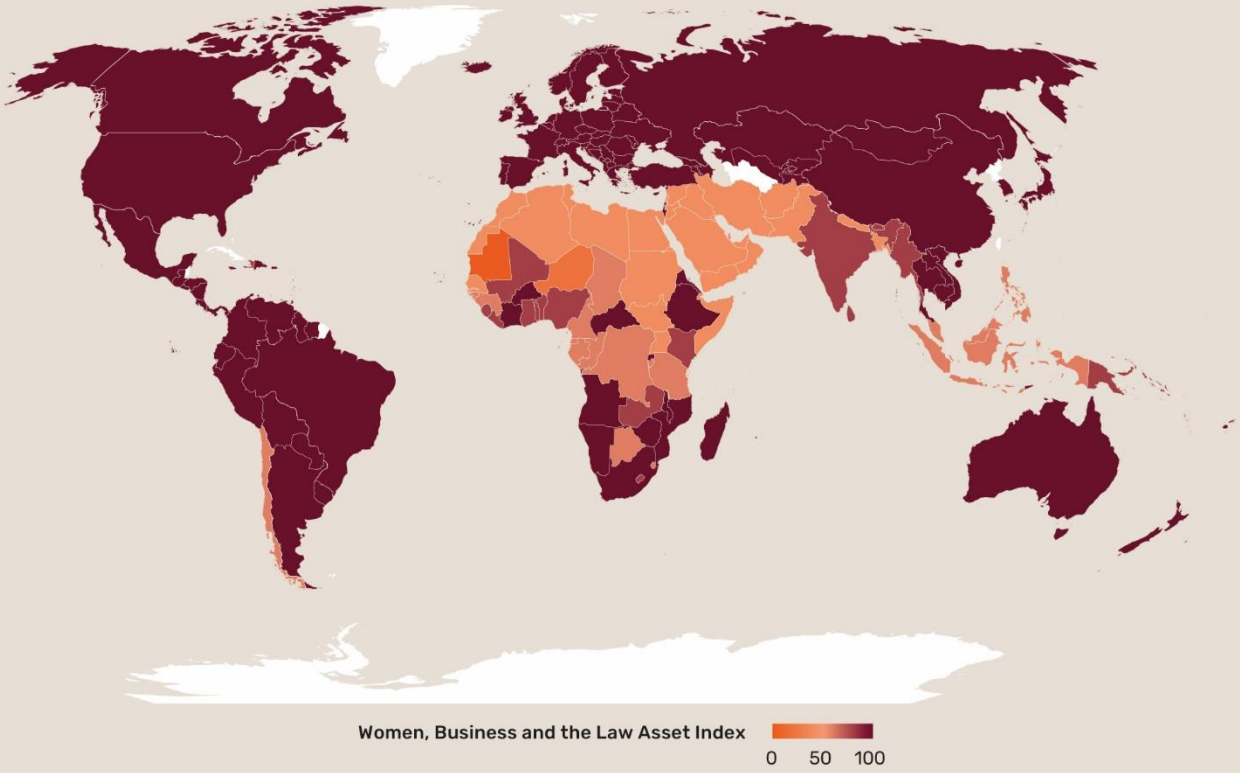

ملحوظة: 0 = غير متكافئة؛ 100 = متكافئة

المصدر: البنك الدولي (2020)

علاوة على ذلك، في حالة وجود حماية قانونية، فإن إنفاذها أو احترامها أو فهمها يشكل عائقا آخر. في الواقع، قد تُمنع المرأة من ممارسة حقوقها الرسمية لعدة أسباب. على سبيل المثال، يمكن أن تحمي التناقضات القانونية حيازة المرأة المتزوجة بينما تستبعد النساء في الزيجات العرفية أو غير الرسمية أو الزيجات ذات الزوجات المتعددة (دالي وآخرون، 2010؛ جيلينجهام وباكل، 2014). يمكن أن يحدث هذا عندما تُقوَّض القوانين التقدمية للأراضي بقوانين رسمية أخرى تحكم الميراث والزواج، وكذلك القوانين العرفية والدينية. قد يكون عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والممتلكات متجذِّرًا بعمق في الأعراف والقيم الاجتماعية التي تميز ضد النساء (أو الرجال). بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نوع من الضعف في تنفيذ وإنفاذ التشريعات.

في مثل هذه السياقات، يمكن للتدخلات السياسية سد الفجوة الأمنية في الحيازة بين الجنسين بين القانون والممارسة. حيثما توجد حقوق قانونية، يمكن تعزيز المؤسسات التي تتعامل مع تخصيص الأراضي وإنفاذ الملكية. كما يمكن أن يكون تنظيم الحيازة والملكية المشتركة وسائل فعالة لضمان حقوق المرأة في الأرض والتملك وتعزيز المساواة بين الجنسين (فارلي، 2007)، لا سيما في حالة الترمل والطلاق (دوس وآخرون، 2014). ومع ذلك، فإن التعقيدات التي تحيط بوصول المرأة إلى الأرض والسيطرة عليها في الأطر القانونية المتعددة قد تعني أن سندات الملكية المشتركة ليست من تجربة المرأة في أمن الحيازة. أظهرت العديد من الدراسات أن هذه العلاقة غامضة وأنه، في بعض الأماكن، قد يكون للتسجيل آثار ضارة على النساء (ستيفن لوري وآخرون، 2017). قد تفتقر النساء إلى الموارد المادية أو المعرفة للاستفادة الكاملة من وثائقهن، ما يعرضهن للخضوع لظروف السوق (بون، 2007). والأهم من ذلك، كما ورد أعلاه، أن التشريع الداعم للوثائق الصادرة قد لا يتم تطبيقه بسبب ضعف المؤسسات (تيم بيسلي ومتريش غاتاك، 2010) أو دائرة الأراضي المتحيزة جنسانيًا (فلورنسا سانتوس وآخرون، 2014).

تتمثل إحدى طرق تحديد الفجوة، بين الحماية القانونية الدستورية لحقوق الأرض أو حيازة سندات الملكية المشتركة وقدرة المرأة على ممارسة هذه الحقوق، في فهم كيف تشعر المرأة تجاه أمن أراضيها وممتلكاتها. ومع ذلك، كان هناك حتى الآن ندرة في البيانات الذاتية الموثوقة والمقارنة والمصنفة حسب الجنس والمتعلقة بأمن الحيازة. تتوفر البيانات المستندة إلى الآراء أو التصورات، ولكن فقط في مناطق جغرافية معينة لمجموعات فرعية من السكان، غالبًا في الأماكن التي حدثت فيها تدخلات واسعة النطاق بشأن الأراضي أو في سبيلها للحدوث (انظر، على سبيل المثال، جبرو ولامبريخت، 2017). وهي توفر فهمًا قيّمًا للظروف المحلية، ولكن من الصعب مقارنة النتائج والبيانات على المستوى العالمي أو الإقليمي.

1.3 ماذا يضيف الاستطلاع العالمي الأول لأمن الحيازة المتصور للمرأة؟

للمرة الأولى، ويوفر استطلاع بريندكس العالمي دليل مقارنة وممثلًا *لإدراك* النساء لضمان حقوق أراضيهن وتملكهن. تتيح البيانات المقارنة عبر مجموعة واسعة من البلدان لتحديث الحكمة التقليدية بالأدلة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من خلال تحديد ما*تشعر به* المرأة حيال أمن فترة عملها، يمكننا اختبار وتحديد وجهة النظر السائدة على نطاق واسع بأن المرأة تميل إلى أن تكون أكثر انعدامًا لأمن الحيازة من الرجال. وهذا يساعدنا على تحديد الأماكن التي *لا* يتم فيها احترام أو ممارسة حماية حقوق المرأة في الأرض والتملك. نشير إلى هذا على أنه "الفجوة في أمن الحيازة بين الجنسين "، حيث قد لا تكون النساء على دراية بحقوقهن أو يعرفن كيفية ممارستها، أو لأن المواقف الاجتماعية أو المعايير الثقافية أو التحيز الجنساني في إنفاذ القانون وإدارة الأراضي متخلفة عن التغييرات التشريعية الإيجابية في الأرض أو حقوق الملكية. هذا يحرم النساء، وكل شخص آخر، من الفوائد التنموية لهذه الإصلاحات.

الأمر شديد الأهمية، أن الاستطلاع جمع في وقت واحد بيانات حول الحقوق الرسمية للأراضي والتملك، مثل حيازة سندات الملكية أو ما إذا كان اسم المجيب مذكورًا في الوثائق الرسمية. وبالتالي، تسمح لنا البيانات باستكشاف العلاقة بين التسجيل وأمن الحيازة المتصور للمرأة على نطاق عالمي، لأول مرة. سيساعد ذلك صانعي السياسات والممارسين على استكشاف إمكانات تحسين أمن حيازة المرأة من خلال إضفاء الطابع الرسمي وتنظيمها في مختلف بيئات البلدان.

1.4 النتائج الرئيسية: واحدة من كل خمس نساء تشعر بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقها في الأرض والتملك

في عامي 2018 و2019، أجرت بريندكس مقابلات مع 90,083 امرأة و78,411 رجلاً في 140 دولة لتقديم نظرة عالمية، لأول مرة، حول شعور الناس حيال حقوقهم في الأراضي والتملك وما إذا كانت هذه المشاعر تختلف بين الرجال والنساء (انظر الجدول أ 1 الخاص بالملحق). سأل الاستطلاع كل مشارك:

خلال السنوات الخمس المقبلة، ما مدى احتمالية أو عدم احتمال أن تفقد الحق في استخدام هذه الملكية، أو جزء منها، رغمًا عنك؟ [5]

لقد وجدنا أن:

- **ترى امرأة واحدة من كل خمس نساء (20٪) أنه من المحتمل أو المحتمل جدًا أنه سيتعين عليهن ترك أرضهن أو ممتلكاتهن - *رغماً عنهن* - في غضون السنوات الخمس المقبلة**. وهذا يعادل **487 مليون امرأة** في دول الاستطلاع يشعرن بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الأرض أو الملكية. في حين أن هذه الحصة هي نفسها للرجل، إلا أن هناك اختلافات كبيرة خاصة بكل بلد بين كل من الرجال والنساء. جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الشمالية هي مناطق أفادت فيها نسبة أكبر من النساء عن الرجال بأنهم يشعرون بعدم الأمان بشأن حيازتهم للأرض،» ولكن في جميع المناطق يوجد تباين على مستوى الدولة.
- تشعر نسبة أكبر من النساء بالقلق من فقدان حقوقهن في الملكية في حالة الطلاق أو وفاة الزوج، مع ما يقرب من كون نصف (48٪) المشاركات في أفريقيا جنوب الصحراء يشعرن بعدم الأمان بشأن حقوقهن في حالة الطلاق، بالمقارنة مع 34٪ من المشاركين الذكور المتزوجين. يشير هذا إلى وجود فجوة واسعة بين الجنسين بشكل خاص فيما يتعلق بانعدام أمن الحيازة المتصور بموجب هذين السيناريوين.
تشير النتائج المذكورة أعلاه إلى المصادر *الداخلية* لانعدام الأمان المتصور للمرأة المتزوجة من داخل الأسرة أو المجتمع عندما تنشأ الخلافات على الأصول. في المقابل، تُظهر البيانات أنه من المرجح أن يستشهد الرجال بمصادر خارجية لانعدام الأمن المتصور مثل مصادرة الحكومة أو مصادرة الأراضي أو الممتلكات من قبل الشركات.
- يشير مزيد من التحليل إلى أنه في بعض بقاع العالم، لا يرتبط تملك الوثائق الرسمية - حتى عندما يتم ذكر أسماء النساء عليها - بالضرورة بزيادة الثقة في أمن الحيازة. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن حيازة سندات الملكية وغيرها من الحقوق الرسمية للأراضي والملكية قد تكون، في حد ذاتها، غير كافية، وأن هناك حاجة إلى تدابير تكميلية لرفع أمن حيازة المرأة.

5 تم تزويد المشاركين بمقياس من أربع نقاط: "محتمل جدًا" و"محتمل نوعًا ما" و"غير محتمل إلى حد ما" و"غير محتمل بتاتًا"، مع احتساب المشاركين الذين لا يعرفون كيفية الإجابة أو رفضوا الإجابة على السؤال بشكل منفصل. يتم التعامل مع الحقوق على أنها آمنة إذا رأى المشارك أن الطرد "غير مرجح إلى حد ما" أو "غير محتمل بتاتًا".

6 بناء على متوسطات إقليمية غير مرجحة.

المربع 1: ملاحظة موجزة عن المنهجية

هناك عدد قليل من الدراسات الاستقصائية عن الحيازة المتصورة (في) الأمن التي تأخذ في الاعتبار حقوق الأفراد داخل الأسرة. تنظر معظم هذه الدراسات إلى رب الأسرة فقط، والذي يمكنه تجاهل حقوق الانتفاع أو الوصول التي تتمتع بها غالبية النساء في العالم اللائي يعشن في أسر بها بالغيْن (أم وأب).

على عكس مجموعات البيانات الأخرى القابلة للمقارنة، يتم جمع بيانات بريندكس لعينة تمثيلية للدولة من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عامًا أو أكثر عن طريق اختيار أفراد الأسرة البالغين *بشكل عشوائي*، بدلاً من معاملة الأسرة كوحدة واحدة ويمثلها رب الأسرة. تماشياً مع احتياجات أهداف التنمية المستدامة 1.4.2 و1.5. A، يتيح لنا ذلك تقييم حقوق الحيازة المتصورة للمالكين والمستأجرين، والأهم من ذلك، النساء في ترتيبات الحيازة غير الرسمية. يتضمن الاستطلاع أيضًا العديد من الأسئلة الأخرى للمساعدة في تحديد خصائص الأفراد والأسرة والممتلكات المرتبطة بأنعام الأمن المتصور. وهي تشمل تصنيف الحيازة، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل، وحجم الأسرة، ومستويات التحصيل العلمي، والتوسع الحضري، وما إذا كانت الأرض مرتبطة بالملكية أم لا.

مع الحرص على عدم تأكيد العلاقة السببية، يمكننا أيضًا تقييم العلاقة بين حيازة الوثائق الرسمية - مثل سندات الملكية - وأمن الحيازة المتصور للمشاركين باستخدام البيانات. سُئل المشاركون عما إذا كان لديهم أي مستندات تثبت حقهم في العيش في المسكن الحالي، بالإضافة إلى مستندات رسمية لأي ملكية أخرى. وقد قرأنا قوائم الوثائق الخاصة بكل بلد على من أُجريت معهم المقابلات، والتي تم تصنيفها بعد ذلك إلى أدلة رسمية وغير رسمية على الحيازة بناءً على ما إذا كان سيتم الاعتراف بها في المحاكم أم لا. تتضمن أمثلة هذه المستندات سندات الملكية أو عقود البيع أو اتفاقيات الإيجار المسجلة من قبل المحاكم أو الموثقين أو البلديات أو أمناء السجل الحكوميين. يمكننا استخدام هذه البيانات للتحقيق في العلاقة بين حقوق الملكية الرسمية *والقانونية* والأمان المتصور للأرض أو حقوق الملكية.

يعتبر بريندكس فريدًا من حيث إنه يوفر مقياسًا مقارنًا دوليًا لانعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المجيبين باستخدام مجموعة متسقة من أدوات الاستطلاع عبر البلدان. وقد جرى توطين الاستبيانات للتأكد من أنه يمكن فهمها بشكل لا لبس فيه. في هذا التقرير، اخترنا تقديم النتائج باستخدام الجداول الوصفية المتقاطعة، حيث يسهل الإشارة إليها بيانيًا وتناسب الرسوم البيانية الواضحة والقابلة للتفسير. وحيثما يقتضي الأمر، تشير علامة النجمة (*) بجوار الرقم إلى أن الاختلاف الملحوظ ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 90٪. ومع ذلك، فإن الإحصاءات الوصفية لا تُشكل بأي حال من الأحوال محاولة لإثبات العلاقة السببية.

بيانات بريندكس مجانية للتنزيل والاستخدام (للأغراض غير التجارية) والتحليل على www.prindex.net/data . ومع ذلك، يجب على المستخدمين توخي الحذر عند تحليل البيانات من الاستطلاعات الذاتية القائمة على تصورات المجيبين. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول المنهجية واستراتيجية أخذ العينات والأسئلة الشائعة على www.prindex.net/data/المنهجية .

2. تحليل

عبر 140 دولة شملها الاستطلاع، شعرت واحدة من كل خمس نساء أنه من المحتمل أو المحتمل جدًا أن يتم طردهن من أرضهن أو ممتلكاتهن ضد إرادتهن في السنوات الخمس المقبلة. وهذا يعادل 480 مليون امرأة في هذه البلدان يشعرن بعدم الأمان بشأن الأرض أو حقوق الملكية. يتم عرض المزيد من النتائج التفصيلية أدناه، والتي توضح *أين* تشعر النساء بعدم الأمان، *ومن* يشعر بعدم الأمان فيما يتعلق بمجموعات معينة من النساء *ولماذا* يشعرن بعدم الأمان بشأن حقوقهن في الأرض والتملك. عند الاقتضاء، نعرض أيضًا الأرقام المقابلة للمشاركين الذكور، أو فرق النسبة المئوية لعينة الذكور المقابلة. يتم عرض النتائج ذات الصلة بالعينة الكاملة من الرجال والنساء في التقرير المقارن (بريندكس، 2020).

2.1 أين تشعر النساء بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الملكية؟

تشعر نسبة أكبر من النساء بعدم الأمان بشأن حقوقهن في الأرض والتملك مقارنة بالرجال في عدد من المناطق حول العالم، بما في ذلك أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (مظلل باللون البرتقالي في الشكل 2). كما تم تسليط الضوء على العديد من البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى. ومع ذلك، داخل هذه المناطق، هناك بلدان مثل الأرجنتين ورواندا وفيتنام حيث تشعر نفس النسبة من النساء والرجال بعدم الأمان، أو حيث يشعر الرجال بعدم الأمان أكثر من النساء. بشكل عام، تكشف الخريطة عن تباين جغرافي واسع في تصورات المجيبين لانعدام أمن حيازة المرأة، بدلاً من الأنماط الإقليمية المحددة.

الشكل 2: خريطة عالمية لفرق النسبة المئوية بين معدلات انعدام أمن الحيازة المتصورة لدى النساء والرجال

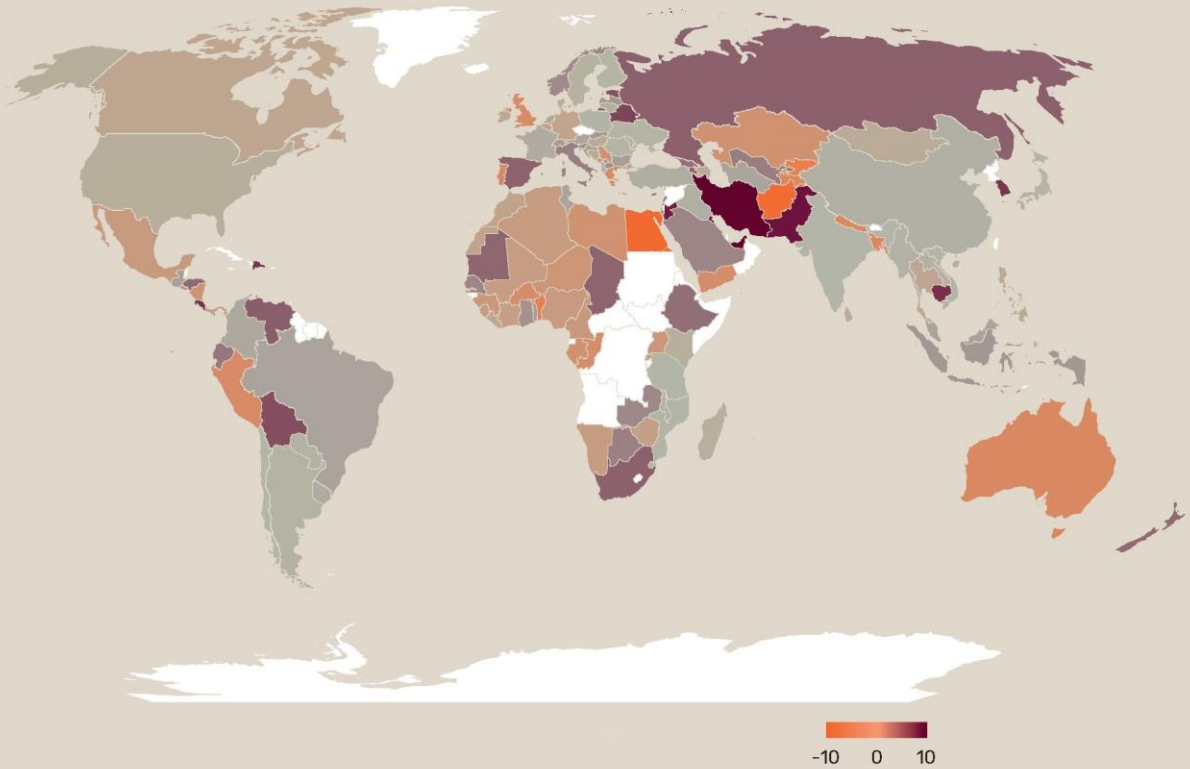

ملاحظة: عند انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المشاركين عبر جميع الممتلكات وقطع الأرض التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها، فإن الحقوق تعتبر غير آمنة - أي إذا شعر المشارك بعدم الأمان بشأن ملكية واحدة أو قطع أراضٍ على الأقل. يختلف هذا عن مقياس آخر يركز على الأشخاص غير الآمنين بشأن ممتلكاتهم الرئيسية.

المصدر: بريندكس (2020)

يوضح الشكل 3 البلدان بناءً على نسبة الرجال (المحور الأفقي) والنساء (المحور الرأسي) الذين أعربوا عن شعورهم بعدم الأمان.[7] في 49٪ من النساء المشاركات، يعتبر انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المرأة هو الأعلى في الفلبين والأدنى في تركمانستان، حيث ذكرت 1٪ فقط من المشاركات أنهن يشعرن بعدم الأمان. البلدان التي تقع بالقرب من أعلى يسار الشكل هي تلك التي تعاني فيها نسبة أكبر من النساء من انعدام الأمن مقارنة بالرجال، في حين أن البلدان الواقعة في أسفل اليمين هي البلدان التي تعاني نسبة أكبر من الرجال فيها من انعدام الأمن مقارنة بالنساء.[8]

تُظهر البيانات أنه في إيران والكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة، عبرت نسبة عالية من الرجال عن شعورهم بانعدام أمن الحيازة - أعلى من النساء. وعلى النقيض من ذلك، فإن نسبة النساء اللاتي يشعرن بعدم الأمان أعلى من نسبة الرجال في دول مثل أفغانستان ومصر وقيرغيزستان وأستراليا والمملكة المتحدة. هناك العديد من الدوافع الداخلية والخارجية المحتملة لهذه الفوارق بين الجنسين. على سبيل المثال، في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن بين النساء أكثر من الرجال، قد تنتقل الأراضي والممتلكات الموروثة إلى سلالات الأب. غالبًا ما يتم تصنيف أنماط الهجرة أيضًا على وجه الخصوص

الشكل 3: معدلات الرجال (المحور الأفقي) والنساء (المحور الرأسي) التي يُنظر إليها على أنها انعدام أمن الحيازة حسب البلد

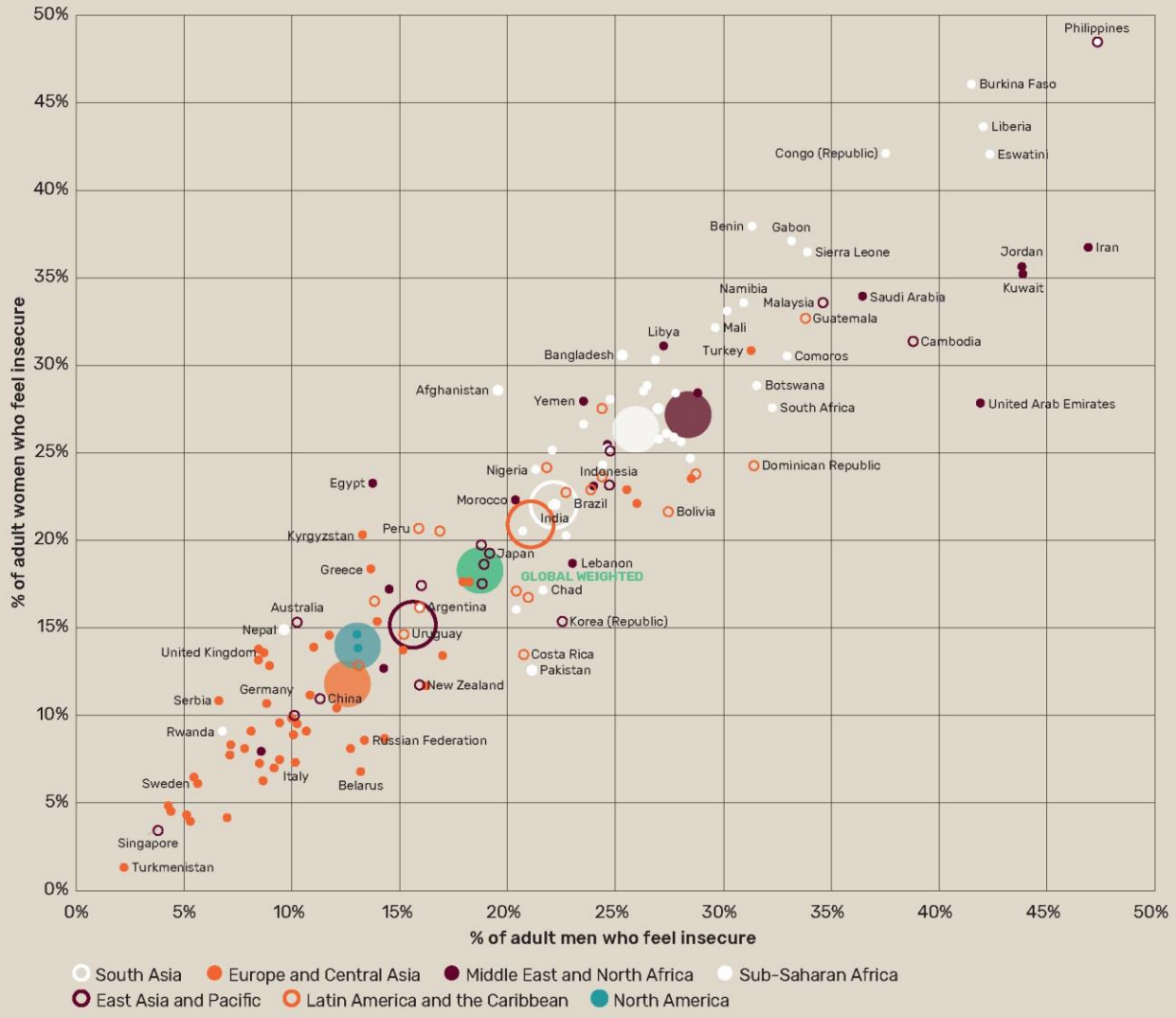

ملاحظة: انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المشاركين تكون عبر جميع الممتلكات وقطع الأراضي التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها ليس فقط ممتلكاته "الرئيسية".

المصدر: بريندكس (2020)

7 النتائج الكاملة متاحة في الجدول أ 2 الخاص بالملحق.

8 لاحظ أن هذه الاختلافات قد لا تكون ذات دلالة إحصائية.

الشكل 4: النسبة المئوية لتفاوت النقاط بين معدلات انعدام الأمن المتصور لدى النساء والرجال حسب البلد (العلامات الرمادية) والمنطقة (العلامات الملونة)

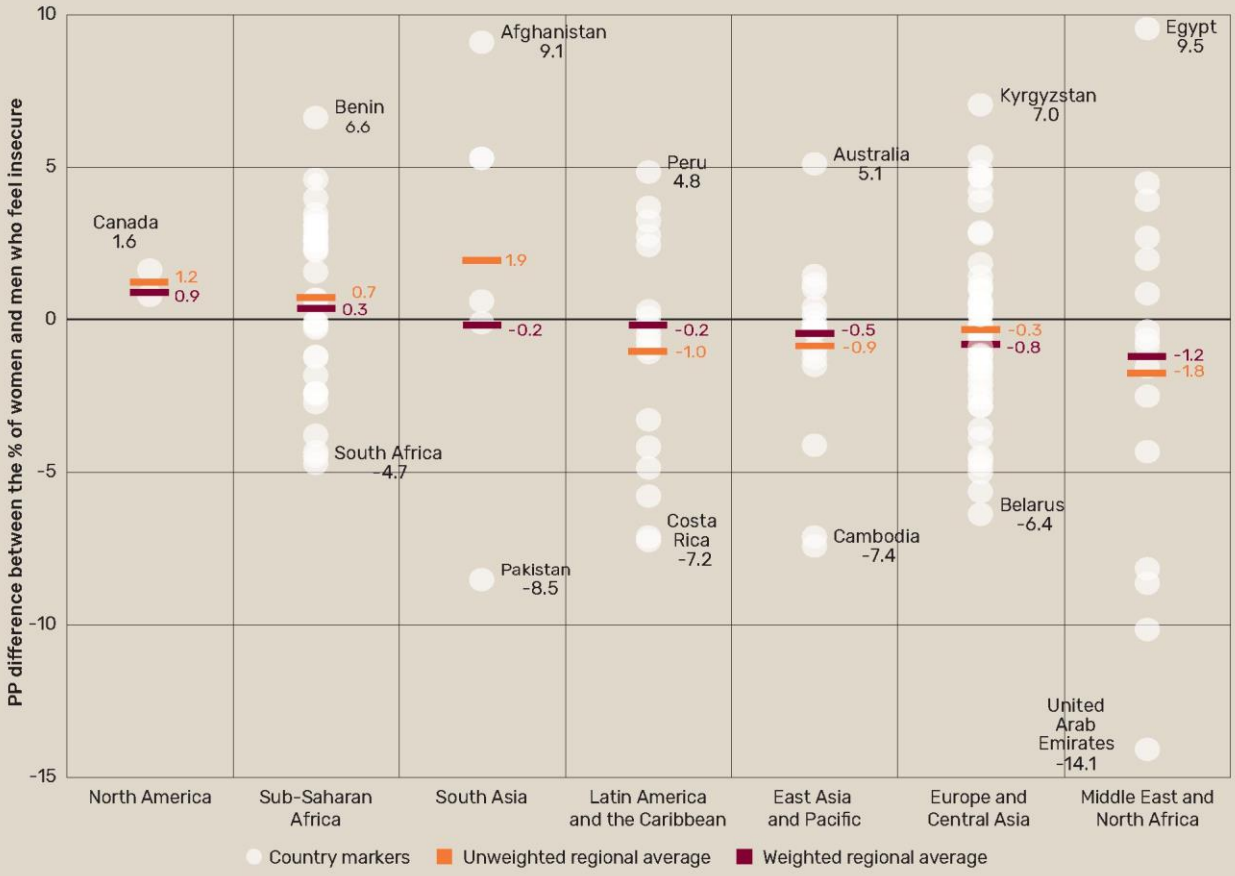

ملاحظة: انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المشاركين تكون عبر جميع الممتلكات وقطع الأراضي التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها ليس فقط ممتلكاته "الرئيسية".

المصدر: بريندكس (2020)

في الشرق الأوسط أكثر من ثلثي العمال المهاجرين يشعرون بعدم الأمان في الحيازة هم من الذكور (انظر منظمة العمل الدولية، 2020). قد يساهم ذلك في الفجوات الكبيرة بين الجنسين التي لوحظت بين الرجال والنساء في دول مثل إيران والإمارات العربية المتحدة والكويت.

تُظهر الأنماط الإقليمية أن عدد النساء اللاتي يشعرن بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الأراضي والتملك في أمريكا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، على أساس متوسطات إقليمية غير موزونة.[9] يوضح الشكل 4 فرق النسبة المئوية بين انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر كل من النساء والرجال، حيث تشير العلامات التي تقع فوق الصفر إلى البلدان أو المناطق التي أفادت فيها نسبة أكبر من النساء عن الرجال بأنهم يشعرون بعدم الأمان، وتظهر المؤشرات التي تقل عن الصفر عندما تعرب نسبة أقل من النساء عن شعورهم بانعدام الأمان في حيازة الأراضي مقارنة بالرجال. داخل كل منطقة، تمثل العلامات الرمادية البلدان بينما تُظهر العلامات الملونة التنسيق المتوسطات الإقليمية غير المرجحة (الأرجواني) والمرجحة (البرتقالية) للمنطقة المعنية.

في جميع المناطق، هناك تباين كبير بين البلدان، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا يعني أنه حتى في المناطق التي تتميز بنسب عالية نسبيًا من انعدام أمن الحيازة المتصور بين النساء، توجد قيم متطرفة لا تعكس الأنماط الإقليمية. تم إبراز القيم المتطرفة - حيث أفادت نسبة أقل من النساء عن شعورهن بعدم الأمان مقارنة بالرجال - في النصف السفلي من الرقم وتشمل الإمارات العربية المتحدة وباكستان وجنوب إفريقيا وكمبوديا وكوستاريكا. تعد أفغانستان وقيرغيزستان ومصر وبنين وأستراليا وبيرو أمثلة على القيم المتطرفة في مناطقها - حيث أفادت نسبة أكبر من النساء أنهن يشعرن بعدم الأمان مقارنة بالرجال - وتم تسليط الضوء عليها في النصف العلوي من الشكل.

9 ومع ذلك، فإن المتوسط في أمريكا الشمالية يعتمد على بلدين فقط؛ كندا والولايات المتحدة الأمريكية. لاحظ أن هذه الاختلافات ليست ذات دلالة إحصائية.

2.2 من يشعر بعدم الأمان حول حقوق الملكية الخاصة بهم؟

2.2.1 أنواع الحيازة

هدفا التنمية المستدامة 1.4.2 و1.A .5 لا يقترحان فقط تدابير تفصيلية لأمن الحيازة المتصور بين الرجال والنساء، ولكن بين أنواع الحيازة أيضًا. لذلك طلب استطلاع بريندكس من المشاركين تقديم تقرير ذاتي عن حالة حيازتهم، مع التمييز بين المالكين (فردية/ مشتركة)، والمستأجرين (فردية/ مشتركة)، والمشاركون الذين يقيمون في الممتلكات المملوكة للعائلة، بالإضافة إلى أنواع الحيازة الأخرى.

تختلف طبيعة أسواق العقارات باختلاف البلدان، حيث تنتشر الملكية بشكل أكبر في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأقل شيوعًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 5). يرجع هذا في جزء كبير منه إلى المقايضة بين المالكين والأشخاص الذين يقيمون في الممتلكات المملوكة للعائلة. على سبيل المثال، تعتبر ترتيبات الحيازة المتعلقة بالأسرة هي النوع الأكثر شيوعًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث مستويات الملكية منخفضة نسبيًا.

المربع 2: أنواع الحيازة

من الضروري النظر في الأنواع الفردية من الحيازة حيث إن هذا يتم حسب الجنس في العديد من البلدان. على امتداد سلسلة حقوق ملكية الأراضي، والتي تتراوح من الحقوق غير الرسمية إلى الحقوق الرسمية والمقيدة بزمن، فقد ميزنا بين أربع فئات رئيسية، بما في ذلك الملكية، وترتيبات الإيجار، والإقامة في الممتلكات المملوكة للعائلة أو الإقامة بإذن.
ضمن كل نوع من أنواع الحيازة، قمنا بتقييم التصورات الخاصة بانعدام أمن الحيازة (إسبن سجاستاد، ودانيال دبليو بروملي، 2000). لماذا ا؟ لأن مصادر انعدام الأمن تختلف بشكل كبير فيما بينها. قد يعتبر المستأجر أن نقص المال هو أكبر مصدر لانعدام الأمن، في حين أن المالك قد يكون أكثر قلقا بشأن احتمال الترمل أو مصادرة الحكومة.

هذا مهم أيضًا من منظور السياسة، حيث يجب أن تكون السياسات موجهة نحو أنواع مختلفة من الحيازة اعتمادًا على مستويات ومصادر انعدام الأمن. إذا كان انعدام الأمن مرتفعاً بين المستأجرات، فإن إصدار سندات الملكية لن يعالج انعدام أمن الحيازة المرأة في ذلك البلد على وجه التحديد. والعكس صحيح، قد لا يؤدي التطبيق الصارم لحقوق المرأة في الحيازة إلى تحسين التفاوتات بين الجنسين إذا لم تكن المالكات قادرات على ممارسة حقوقهن في حالة الانفصال أو الترمل.

تشير الفروق في النسبة المئوية فقط إلى الأماكن التي تشعر فيها نسبة صغيرة من النساء (أو الرجال) بعدم الأمان مقارنة بالرجال (أو النساء) في بلد أو سياق إقليمي مُعيّن، وليس في المقارنة الدولية. على سبيل المثال، في الشكل 4، تبرز الإمارات العربية المتحدة كدولة تشعر فيها نسبة أقل من النساء بعدم الأمان مقارنة بالرجال (بنسبة 14 نقطة مئوية). ولكن عند 28٪ (انظر الشكل 3)، فإن معدلات انعدام الأمن المتصور بين النساء أعلى في هذا البلد من المتوسط الدولي وضمن أعلى نسبة من البلدان التي شملها الاستطلاع. وبدلاً من ذلك، فإن انخفاض معدل انعدام الأمن لدى النساء مقارنة بالرجال في الإمارات العربية المتحدة هو انعكاس لارتفاع نسبة الذكور في ذلك البلد الذين يشعرون بعدم الأمان (42٪). تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عمومًا بتنوع كبير بين شعور الرجال والنساء بانعدام الأمن، مما يستدعي إجراء استطلاع عميق أكثر تفصيلاً على المستوى الإقليمي أو الوطني لاستكشاف هذه الأنماط الجنسانية بعمق أكبر.

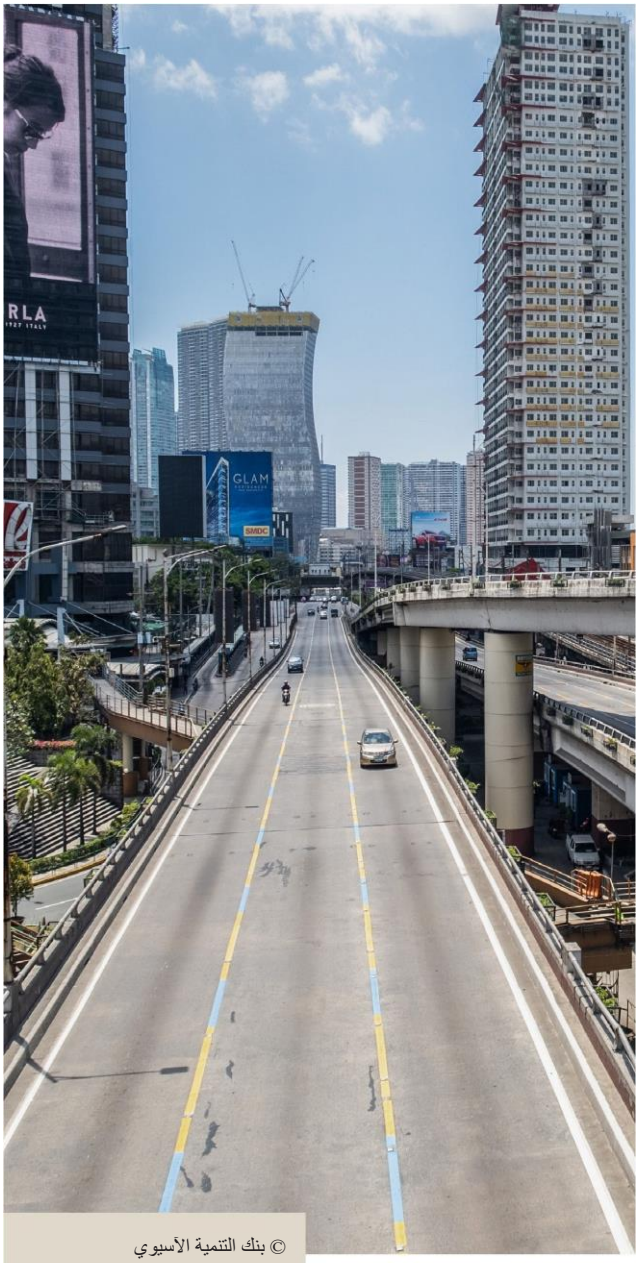

© بنك التنمية الآسيوي

الشكل 5: حصة الرجال والنساء حسب نوع الحيازة والمنطقة

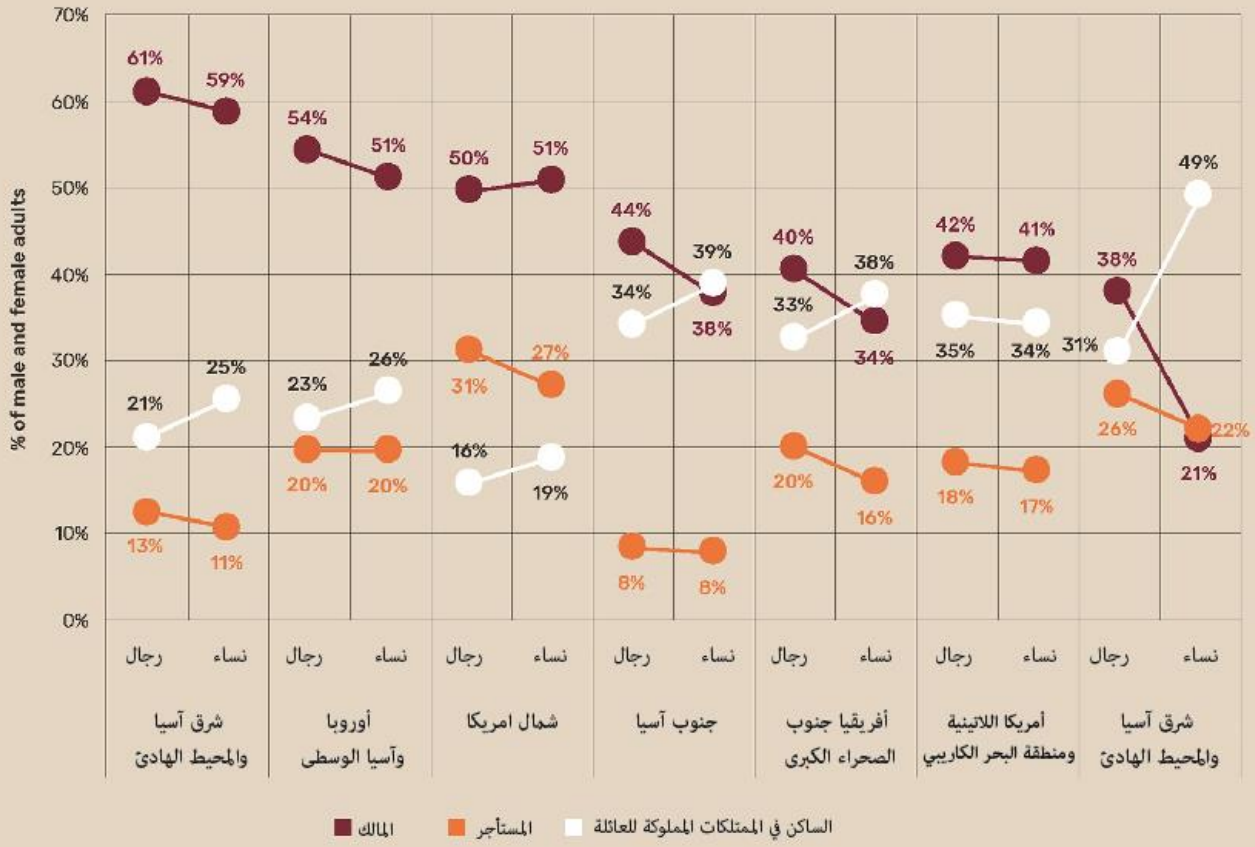

ملاحظة: المتوسط الإقليمي حسب عدد سكان البلدان. يؤثر هذا على جنوب آسيا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص، بسبب كثرة السكان في الهند والولايات المتحدة والصين. باستخدام أعداد السكان، تختلف النتائج أيضًا عن النتائج الرئيسية التي تستند إلى متوسطات غير مخصصة على المستوى القطري.

المصدر: بريندكس (2020)

يوضح الشكل 5 الاختلاف الأكبر بين أنواع الحيازة بين الرجال والنساء. توجد أكبر الاختلافات في جنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تعود الحيازة بنسبة أعلى للرجال مقارنة بالنساء. تميل الأخيرة إلى البقاء في الممتلكات المملوكة للعائلة بدلاً من ذلك. لوحظ هذا النمط أيضًا في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كان بدرجة أقل. في جميع هذه المناطق، يمكن أن تواجه النساء حواجز محتملة أمام الملكية، سواء كانت اقتصادية (موارد مالية محدودة)، أو قانونية (حيث يفضل قانون الميراث الرجال) أو مجتمعية (مواقف المجتمع لا تحتضن ملكية المرأة).

يوضح الشكل 6 فرق النقاط المئوية في نسبة الملاك من الذكور والإناث والمستأجرين وأولئك الذين يقيمون في الممتلكات المملوكة للعائلة الذين يشعرون بعدم الأمان. توجد أكبر فجوات بين الجنسين بين المستأجرين من الذكور والإناث، مظللة باللون البرتقالي. على سبيل المثال، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن معدل انعدام أمن الحيازة المتصور بين المستأجرين الذكور أعلى بنسبة 8.3 نقطة مئوية من معدل المستأجرات من النساء. على النقيض من ذلك، فإن معدل الشعور بعدم الأمان بين المستأجرين الإناث أعلى بمعدل 5.1 نقطة مئوية من الرجال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما تشعر نسبة أعلى من المستأجرات بعدم الأمان مقارنة بالمستأجرين الذكور في أمريكا الشمالية، على الرغم من أن هذا الاختلاف ليس ذا دلالة إحصائية. بالنظر إلى النسبة المرتفعة نسبيًا من المستأجرين في المنطقة (انظر الشكل 5)، قد يشير هذا إلى منطقة مثيرة للقلق بهذا الصدد.

هناك فرق ضئيل نسبيًا بين عدم أمن الحيازة المتصور للرجال والنساء المقيمين في الممتلكات المملوكة للعائلة. ومع ذلك، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفادت نسبة أكبر من هؤلاء الرجال أنهم يشعرون بعدم الأمان مقارنة بالنساء من نفس نوع الحيازة. في هذه المناطق نجد أن نسبة البالغين الذين يعيشون في مثل هذه الظروف مرتفعة.

أخيرًا، تشعر نسبة أكبر من المالكات بعدم الأمان مقارنة بالمالكين الذكور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعد مستويات الملكية بين النساء، إلى حد بعيد، هي الأدنى عبر المناطق التي شملها الاستطلاع (الشكل 5).

الشكل 6: النسبة المئوية للفرق في النقاط بين معدلي انعدام الأمن المتصور لدى النساء والرجال حسب نوع الحيازة والمنطقة

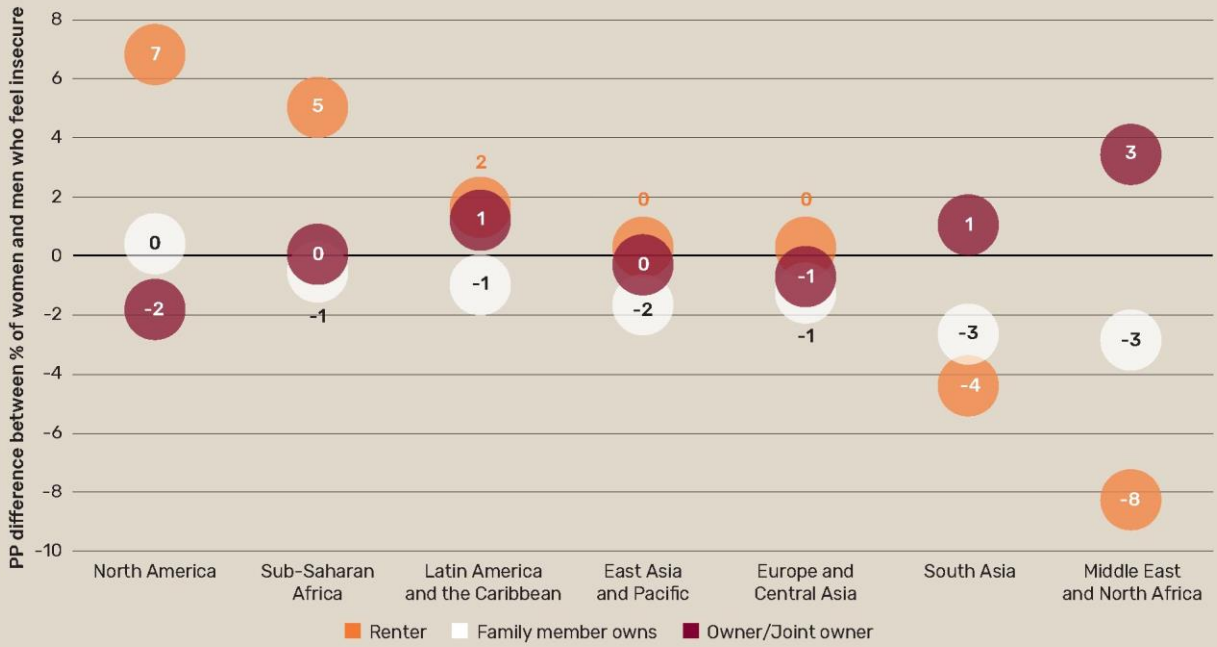

ملاحظة: عند انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المشاركين عبر جميع الممتلكات وقطع الأرض التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها، فإن الحقوق تعتبر غير آمنة - أي إذا شعر المشارك بعدم الأمان بشأن ملكية واحدة أو قطع أراضٍ على الأقل. يختلف هذا عن مقياس آخر يركزعلى الأشخاص غير الآمنين بشأن ممتلكاتهم الرئيسية. يتم ترجيح المتوسطات الإقليمية حسب عدد سكان البلد

المصدر: بريندكس (2020)

الشكل 7: الحصة العالمية للرجال والنساء الذين يشعرون بعدم الأمان حسب الحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، والمجموعة العمرية، ومستوى التحصيل التعليمي

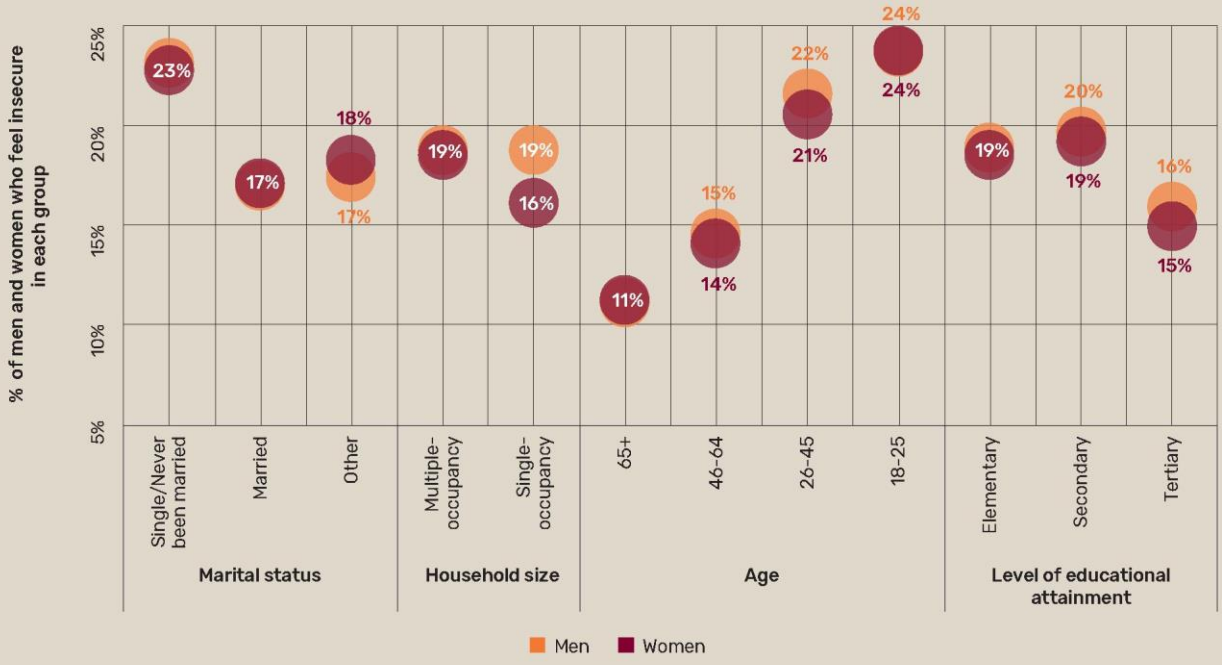

ملاحظة: انعدام أمن الحيازة المتصور يكون عبر جميع الممتلكات وقطع الأراضي التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها ليس فقط "الملكية الرئيسية". يتم ترجيح المتوسطات الإقليمية حسب عدد سكان البلد.

المصدر: بريندكس (2020)

2.2.2 الخصائص الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية

يعرض الشكل 7 [10] انعدام أمن الحيازة المتصور للرجال والنساء في مجموعات فرعية اجتماعية وديموغرافية مختلفة. يمثل كل عمود نسبة النساء والرجال ضمن تلك المجموعة الذين يشعرون بعدم الأمان كمتوسط مرجح في جميع البلدان البالغ عددها 140 في العينة. تظهر النتائج أن:

1. معدلات عدم أمن الحيازة المتصورة أقل بالنسبة للأشخاص الحاصلين على مستويات تعليم جامعي (أعلى) مقارنة بمن حصلوا على تعليم ابتدائي أو ثانوي (أساسي) على الرغم من أن المعدلات الإجمالية بين الرجال والنساء في هذه المجموعات متشابهة، إلا أن الاختلافات موجودة في العديد من البلدان شديدة التقدم. فمثلا:
   أ. مستوى التعليم الابتدائي: تعاني نسبة أكبر من النساء عن الرجال في هذه الفئة من انعدام الأمن في المملكة المتحدة (23٪ مقابل 15٪) واليابان (28٪ مقابل 16٪). في المقابل، تعاني نسبة أقل من النساء عن الرجال في هذه المجموعة من انعدام الأمن في إسبانيا (2٪ مقابل 22٪) ونيوزيلندا (9٪ مقابل 25٪) وسنغافورة (3٪ مقابل 15٪). [11]
   ب. مستوى التعليم العالي: نسبة أكبر من النساء اللواتي حصلن على تعليم عالٍ يتعرضن لانعدام الأمن في تركيا مقارنة بالرجال في نفس المجموعة (38٪ من النساء مقابل 28٪ من الرجال)، وفرنسا (26٪ مقابل 17٪) وإيطاليا (12 ٪ مقابل 2٪). من ناحية أخرى، تواجه نسب عالية للغاية من الرجال الحاصلين على مستويات التعليم العالي - انعدام الأمن
   في أجزاء من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، مثل إيران (55٪ من الرجال مقابل 39٪ من النساء)، والإمارات العربية المتحدة (41٪ مقابل 28٪)، وفنزويلا (28٪ مقابل 18٪) وكولومبيا (27 ٪ مقابل 17٪).
2. معدلات انعدام أمن الحيازة المتصورة تنخفض مع تقدم العمر. ضمن الفئة العمرية فوق 65 سنة، هم 11٪ مقارنة بـ 24٪ في الفئة العمرية 24-18. كما هو الحال مع التعليم، تتشابه معدلات انعدام الأمن بين الرجال والنساء في نفس الفئة العمرية. ومع ذلك، توجد اختلافات كبيرة داخل البلدان شديدة التقدم. فمثلا:
   أ. الفئة العمرية من 25-18 سنة: في كندا، تشعر 32٪ من الشابات بعدم الأمان مقارنة بـ 18٪ من الشبان. في فرنسا، يمكن إجراء تمييز مماثل في الاتجاه المعاكس، حيث يشعر 29٪ من الشباب بعدم الأمان مقارنة بـ 9٪ من الشابات.
   ب. الفئة العمرية فوق 65 سنة: نسبة عالية للغاية من النساء في سن 65 وما فوق يشعرن بعدم الأمان في نيكاراغوا (35%) وفي تونس (28٪) مقارنة بالرجال في نفس الفئة العمرية (12٪ و 14٪ على التوالي).
3. معدلات انعدام الأمن المتصورة أقل بين الرجال في الأسر ذات الملكيات المتعددة مقارنة بالأسر ذات الملكية الواحدة. ومع ذلك، فهي متشابهة بين النساء في كلتا الفئتين، ما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين الجنسين بين الرجال والنساء الذين يعيشون في أسر ذات مليكة فردية، حيث يشعر 19٪ من الرجال بعدم الأمان بشأن حقوقهم في الأرض والتملك مقارنة بـ 16٪ من النساء. نوع الحيازة. أ. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاختلاف
   بين الرجال والنساء في الأسر ذات الملكية الواحدة يقودها إلى حد كبير الرجال في شمال إفريقيا، حيث يشعر 37٪ من الرجال الذين يعيشون بمفردهم بعدم الأمان مقارنة بـ 19٪ من غير المتزوجين. النساء المقيمات بمفردهن. مثال متطرف هو الإمارات العربية المتحدة، حيث يشعر 41٪ من الرجال الذين يعيشون بمفردهم بعدم الأمان مقارنة بـ 19٪ من النساء في ظروف مماثلة.
4. يشعر نسبة أكبر من المشاركين غير المتزوجين/ لم يسبق لهم الزواج بعدم الأمان (23٪) مقارنة بالمتزوجين (17٪). هذا الاختلاف متساوٍ إلى حد ما بين الرجال والنساء، ولكن كما ذكرنا من قبل، هناك اختلافات إقليمية ودولية.
   أ. العزباء / غير المتزوجين: نسبة كبيرة من النساء غير المتزوجات يشعرن بعدم الأمان مقارنة بالرجال غير المتزوجين
   في بعض دول أوروبا الشرقية، بما في ذلك قيرغيزستان (39٪ من النساء مقابل 10٪ من الرجال) وأوكرانيا (23٪ مقابل 4٪)
   وكازاخستان (25٪ مقابل 10٪). على العكس من ذلك، يشعر الرجال العازبون أكثر من النساء غير المتزوجات بعدم الأمان في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة (42٪ من الرجال العزاب مقارنة بـ 24٪ من النساء العازبات)، تونس (31٪ مقابل 15٪) ولبنان (26٪ مقابل 13٪).
   ب. المتزوجات [12]: تشعر نسبة ملحوظة من النساء المتزوجات أكثر من الرجال المتزوجون بعدم الأمان في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مثل الجابون (45٪ من النساء المتزوجات مقارنة بـ 29٪ من الرجال المتزوجين)، الكونغو (جمهورية) (43٪ مقابل 28٪) وتوغو (33٪ مقابل 25٪).

2.2.3 خصائص الملكية

قد تؤثر الأنماط الجنسانية للهجرة من الريف إلى الحضر على الطريقة التي يشعر بها الرجال والنساء بشأن أمن الحيازة. ومع ذلك، تشير بيانات بريندكس إلى أن هذه الأنماط خاصة بكل بلد.

10 ما لم يُنص على خلاف ذلك، في الشكل 7 والنتائج ذات الصلة التي وصفناها في هذا القسم الفرعي، يتم قياس انعدام أمن الحيازة المتصور للممتلكات الرئيسية التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها، أي إذا شعر الشخص بالأمان بشأن منزله أو ممتلكاته الرئيسية، لكنه شعر بانعدام الأمان بشأن أي قطعة أرض أو ممتلكات أخرى، فهو يعتبر آمنًا. هذا يختلف عن المقياس الرئيسي، لكننا نستخدمه لأنه، كما هو الحال هنا، تشير نقطة البيانات إلى خاصية ذات صلة بالممتلكات الرئيسية. يتم ترجيح المتوسطات الإقليمية حسب عدد سكان البلد.

11 استبعدنا البلدان حيث يكون حجم عينة المجموعة أقل من 100 مشارك من تحليلنا. لاحظ أن الاختلافات الموضحة في هذا القسم ليست بالضرورة ذات دلالة إحصائية.

12 تشمل هذه الفئة الأشخاص في الشراكات المدنية.

يوضح الشكل 8 البلدان بناءً على معدلات النساء (المحور الرأسي) والرجال (المحور الأفقي) لانعدام أمن الحيازة المتصور في المناطق الحضرية. كما هو الحال مع الشكل 3، فإن البلدان الواقعة في أعلى يسار الشكل هي تلك التي تعاني فيها النساء أكثر من الرجال بانعدام الأمن. والعكس صحيح، فإن البلدان التي تم التخطيط لها باتجاه اليمين السفلي هي تلك التي يعاني فيها الرجال من انعدام الأمن أكثر من النساء.

أبرز القيم المتطرفة في أعلى يسار الرسم التخطيطي هي أفغانستان والمملكة المتحدة ونيكاراغوا ومصر. في القرى والمدن في هذه البلدان، تشعر النساء بعدم الأمان أكثر من الرجال.

ومع ذلك، من الملاحظ أن المزيد من النساء يشعرن بعدم الأمان مقارنة بالرجال في العديد من المناطق الحضرية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، مثل رواندا ومالي والغابون وإثيوبيا وبنين والنيجر وكينيا. تمثل السنغال وزامبيا دولتين في المنطقة يشعر فيها عدد أكبر من الرجال في المناطق الحضرية بعدم الأمان مقارنة بالنساء الحضريات. علاوة على ذلك، يشعر المزيد من الرجال بعدم الأمان في مدن وقرى الإمارات العربية المتحدة وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان.

الشكل 8: حصة الرجال (المحورالأفقي) والنساء (المحور الرأسي) الذين يعيشون في المناطق الحضرية الذين يشعرون بعدم الأمان حسب البلد والمنطقة

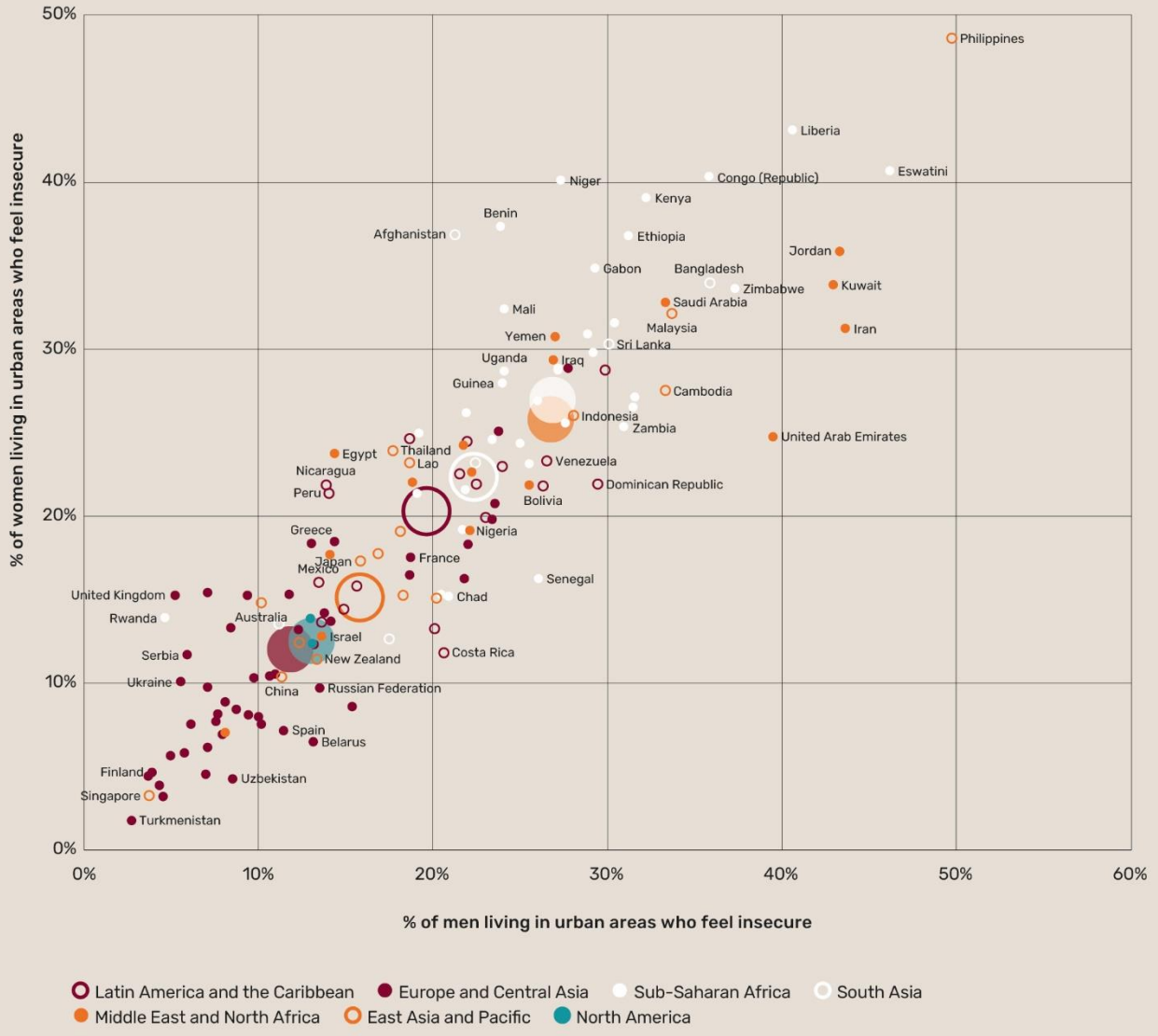

ملاحظة: انعدام أمن الحيازة من وجهة نظر المشاركين تكون عبر جميع الممتلكات وقطع الأراضي التي يتمتع المشارك بحقوق الوصول إليها أو استخدامها ليس فقط ممتلكاته "الرئيسية".

المصدر: بريندكس (2020)

2.3 لماذا تشعر النساء بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهن في الأراضي والممتلكات؟

بالنسبة لجميع المشاركين الذين يشعرون بعدم الأمان بشأن حقوقهم في الأراضي والتملك، حدد الاستطلاع مصادر انعدام الأمن من وجهة نظرهم. يسرد الجدول 1 الأسباب السبعة الأولى التي تجعل الرجال والنساء يشعرون أنه من المحتمل أو المحتمل جدًا أن يفقدوا حقوقهم في أراضيهم وممتلكاتهم، مصنفة بشكل أكبر حسب نوع حيازة المشارك.

في حين أن المستأجرين يخافون في المقام الأول من أن يطلب منهم مالك العقار المغادرة ثم مخاوف الموارد المالية، فإن مصادر انعدام الأمن أكثر تنوعًا بالنسبة للمالكين والمشاركين المقيمين في العقارات المملوكة للعائلة. وهي تشير إلى مصادر "داخلية" لانعدام الأمن المتصور، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد المالية أو غيرها وكذلك الخلافات مع الأسرة أو الأقارب، أو وفاة أحد أفراد الأسرة أو مشاكل مع السلطات العرفية. يخشى المالكون أيضًا من مصادرة الحكومة للملكية، والتي تعد مصدرًا خارجيًا لانعدام الأمن المتصور. مصدر خارجي آخر هو الخوف من الشركات التي تستولي على الممتلكات.

إن التمييز بين المصادر "الداخلية" و "الخارجية" لانعدام أمن الحيازة المتصور له صلة أيضًا بتحليل الجنس. على سبيل المثال، تشير بعض نقاط البيانات في الجدول إلى أن النساء قد يكن أكثر عرضة للخوف من المصادر الداخلية لانعدام الأمن، مثل نقص الأموال أو الموارد المالية الأخرى، وهو ما ذكره 44٪ من المستأجرات من الإناث مقارنة ب 40٪ من الذكور.

يصنف الشكل 9 مصادر انعدام الأمن المتصور في مصادر داخلية وخارجية وبحسب حصة الرجال والنساء الذين استشهدوا بكل منها. يوضح الرقم أنه في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية، من المرجح أن يذكر الرجال مصادر خارجية أكثر من النساء، مثل الخوف من مصادرة أراضيهم أو ممتلكاتهم من قبل الحكومات أو الشركات الخاصة. كما يُظهر أنه في أمريكا الشمالية، من المرجح أن تشير النساء لمصادر داخلية لانعدام الأمن أكثر من الرجال.

وقد ثبت أن النساء معرضات للخطر بشكل خاص بعد وفاة الزوج عندما تنشأ الخلافات حول تقسيم أصول الأسرة. لقد تم تسليط الضوء على هذه النقطة باعتبارها مشكلة في الدراسات السابقة، والتي ظهرت بقوة في دراسات بريندكس السابقة (بريندكس، 2019). حتى عندما ينص التشريع على أن الأرامل أو الزوجات السابقات يجب أن يرثن حصة متساوية من الأصول، فإن توقعات أفراد الأسرة أو المجتمعات غالبًا ما تغتصب حقوق المرأة. والنساء أكثر عرضة لهذا الخطر في البلدان التي تكون فيها الوسيلة الرئيسية لاكتساب الملكية هي من خلال الميراث أو الزواج، وليس الشراء أو البناء.

تُبرز البيانات الإضافية التي تم جمعها لـ 31 دولة مُدرجة في الاستطلاع لعام 2018 تلك التي تكون فيها نسبة النساء اللواتي ورثن الأرض أو الممتلكات من الأسرة منخفضة بشكل خاص مقارنة بالرجال، مثل بنين وبوركينا فاسو وفيتنام ونيجيريا في أسفل يمين الشكل 10. في بنين، ورثت 27٪ فقط من النساء ممتلكاتهن من الأسرة مقابل 65٪ من الذكور. وتأتي هذه النسب معكوسة في ملاوي، حيث من الشائع أن ترث الإناث من أفراد الأسرة الممتلكات بنسبة (57٪) مقارنة بنسبة (52٪) لدى الذكور.

الجدول 1: الأسباب الرئيسية للشعور بعدم الأمان حسب الجنس وتصنيف الحيازة

	المجموع		أصحاب		المستأجرين		أسرة	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
قد يطلب منك المالك المغادرة	40%	40%	غير متاح	غير متاح	71%	66%	29%	33%
نقص المال أو الموارد الأخرى	29%	30%	23%	24%	44%	40%	27%	30%
الخلافات مع العائلة أو الأقارب	22%	21%	25%	22%	12%	11%	29%	31%
وفاة أحد أفراد الأسرة	16%	16%	19%	17%	11%	11%	20%	21%
احتمالية استيلاء الحكومة على الممتلكات الخاصة بك	11%	14%	13%	19%	9%	11%	10%	13%
احتمالية استيلاء الشركات على منزلك/ممتلكاتك	7%	9%	6%	10%	6%	8%	7%	9%
قضايا مع السلطات العرفية	7%	8%	8%	9%	5%	7%	8%	9%

المصدر: بريندكس (2020)

الشكل 9: مصادر انعدام الأمن الداخلية والخارجية حسب الجنس والمنطقة

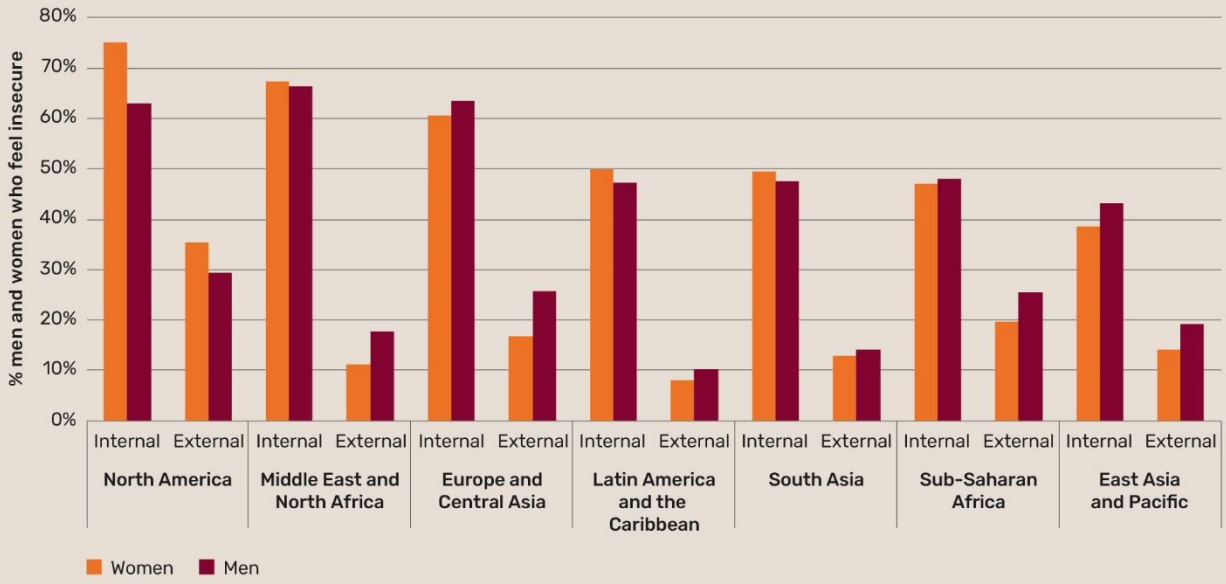

ملاحظة: المتوسط الإقليمي حسب عدد سكان البلدان.

المصدر: بريندكس (2020)

الشكل 10: حصة المالكين الذكور والإناث الذين ورثوا ممتلكاتهم من العائلة

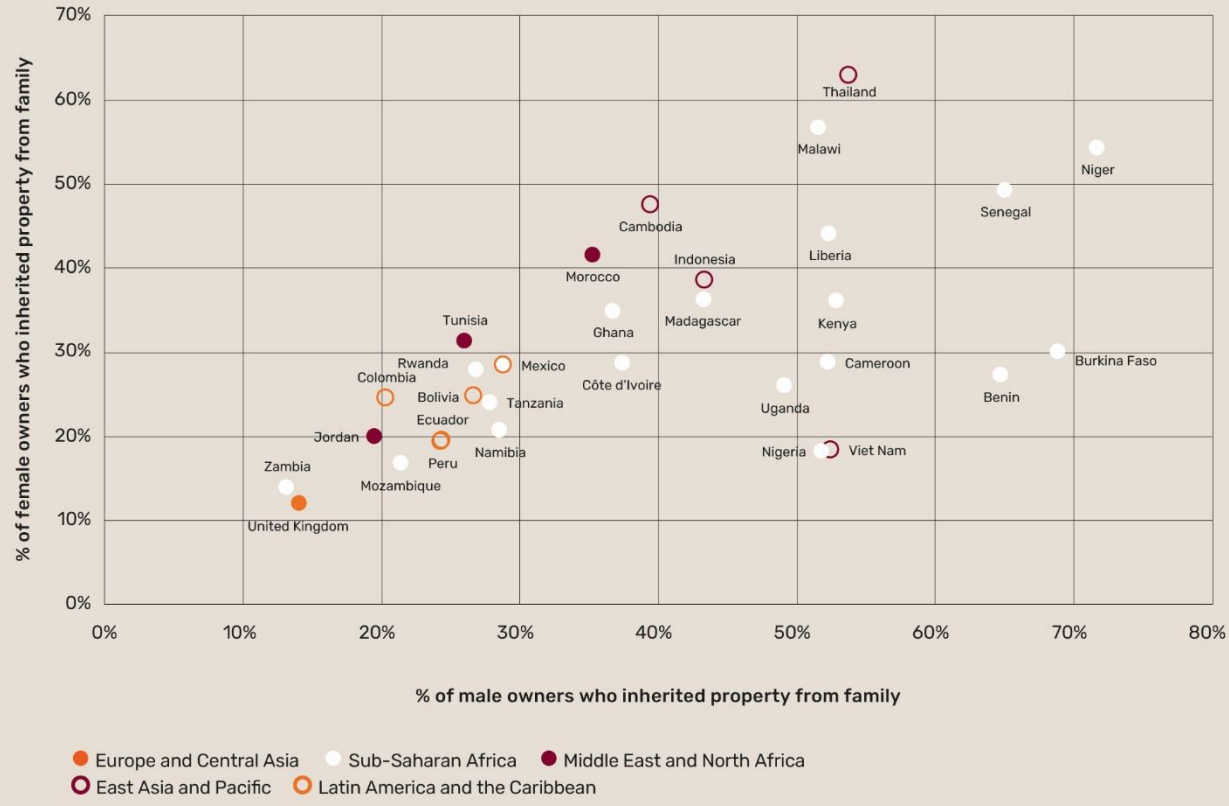

المصدر: بريندكس (2020)

بتحليل هذه التهديدات الداخلية لأمن الحيازة بمزيد من التفصيل، يعرض الشكل 11 نسبة النساء المتزوجات اللاتي يشعرن بالقلق أو القلق الشديد بشأن فقدان ممتلكاتهن في حالة الطلاق أو وفاة الزوج مقارنة بالرجال المتزوجين. وإجمالاً، تزيد نسبة النساء اللائي يشعرن بعدم الأمان بنحو خمس (4.8) نقاط مئوية عن الرجال في سيناريو الطلاق، و5.5 نقطة مئوية أعلى في سيناريو وفاة الزوج أو الزوجة. الفروق بين الجنسين هي الأكبر في كل من السيناريوين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تزيد نسبة النساء المتزوجات اللاتي يشعرن بعدم الأمان بنسبة تصل إلى 20 نقطة مئوية عن نسبة الرجال المتزوجين. ولكن، حتى في البقاع شديدة التطور من العالم، مثل أمريكا الشمالية، تشعر نسبة أكبر من النساء بعدم الأمان مقارنة بالرجال في ظل سيناريو وفاة الزوج أو الزوجة.

قد تكون هذه المخاوف بسبب عدة عوامل. فقد لا تكون النساء على دراية - أو حتى لا يعرفن - كيفية الاستفادة من حقوقهن المتعلقة بالأراضي والممتلكات، حتى عندما يكون لديهن هذه الحقوق. في العديد من المناطق، يمكن للعادات أن تملي على المرأة أن تتخلى عن حقها كبادرة حسن نية، أو ببساطة لأن المجتمع يجبرها على ذلك. وفي حالات أخرى، يمكن أن يحد نقص الأموال أو الموارد المالية الأخرى من قدرة المرأة على طلب المشورة القانونية، أو الحفاظ على منزل الأسرة في حالة غياب الزوج، لا سيما في البلدان الأكثر تقدمًا حيث تكون الطريقة الرئيسية للاكتساب هي الشراء أو البناء. في بعض أنحاء العالم، تظل الطريقة الأساسية للمرأة لحيازة الأراضي أو الممتلكات تميل بشكل ملحوظ نحو الاستحواذ عبر الزواج، بدلاً من البناء أو الشراء الخاص، ما قد يؤدي إلى حدوث مشاكل مع أسرة الزوج السابق في حالة الطلاق أو وفاة الزوج.

المربع 3: انعدام الأمن في الحيازة في حالة الطلاق أو وفاة الزوجين

تشير الدراسات السابقة إلى ضعف موقف المرأة المتزوجة بعد الطلاق أو وفاة الزوج عندما تنشأ خلافات حول تقسيم أصول الأسرة (انظر، على سبيل المثال، فان ليوين، 2017). وبناءً على ذلك، سألنا الرجال والنساء المتزوجين سؤالين افتراضيين آخرين حول أمنهم وحقوقهم في الحيازة:

افترض أنك وزوجتك ستطلقان. ما مدى قلقك من أن يكون لزوجتك الحق في الإقامة ولكنك ستكون مضطر إلى مغادرة هذا العقار في ظل هذه الظروف؟

وافترض - ونحن نعتذر لأننا نعلم أن هذا الأمر من الصعب التفكير فيه – أن زوجكِ قد توفى. ما مدى قلقكِ من أن حقكِ في البقاء في هذا العقار سوف يُنتزع منكِ إذا حدث ذلك؟

يمكن الإجابة على كلا السؤالين باستخدام مقياس من أربع نقاط: "قلق جدًا"، "قلق نوعًا ما"، "غير قلق" و "غير قلق على الإطلاق"، مع المستجيبين الذين لم يعرفوا كيفية الإجابة أو رفضوا الإجابة على السؤال المشفر بشكل منفصل.

الشكل 11: نسبة الاختلاف في النسبة المئوية بين حصة النساء المتزوجات والرجال الذين يشعرون بالأمان في سيناريو الطلاق أو الوفاة الزوجية حسب المنطقة

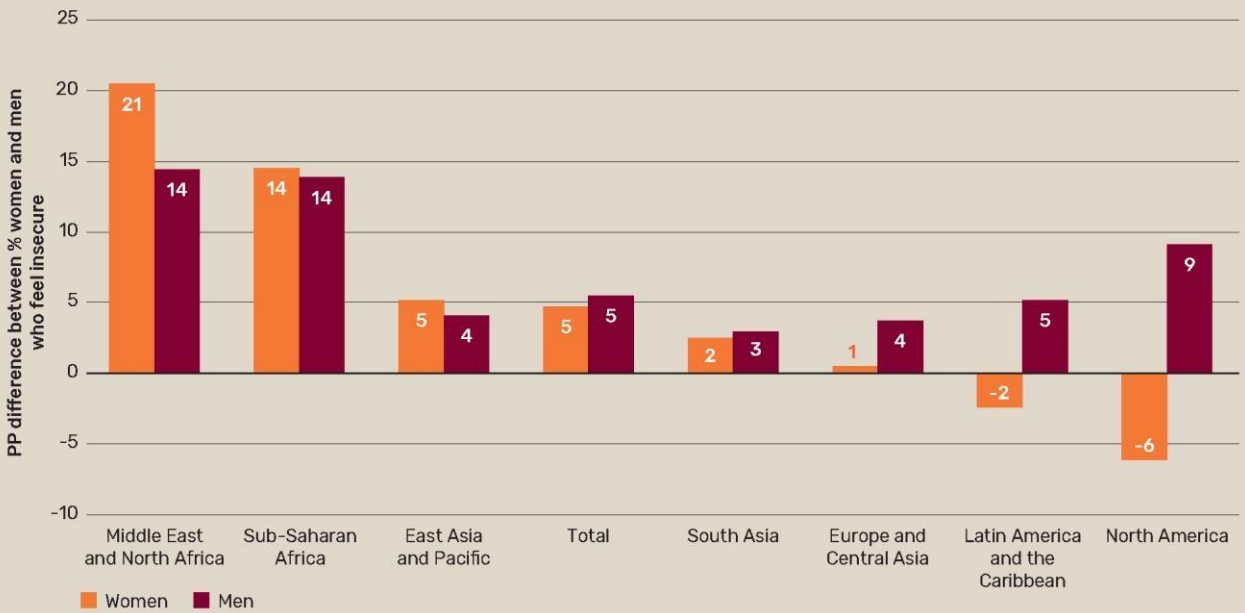

ملاحظة: المتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد سكان البلدان.

المصدر: بريندكس (2020)

3. اختبار استجابات السياسة مقابل البيانات

عادة ما يتم الدعوة إلى أربع استجابات للسياسات لتعزيز أمن حيازة المرأة:

1. رسم الخرائط وتنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على حقوق ملكية الأرض، وذلك أساسًا بشرط وضع اسم الزوجين على سند ملكية مشترك.
2. التغييرات القانونية، مثل: قانون الميراث، أو قانون الأسرة، لتشجيع المساواة بين الجنسين من حيث الوصول إلى الأرض والممتلكات، إلى جانب وسائل توفير التمكين القانوني، مثل: تثقيف النساء بشأن حقوقهن.
3. تعزيز المؤسسات التي تتعامل مع تخصيص الأراضي وإنفاذ الملكية، ولا سيما حيثما يوجد تحيز جنساني أو حيث يسيطر الذكور على تلك المؤسسات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تدريب المهنيين والمسؤولين على تطبيق تقنيات الإدارة الاجتماعية الجيدة في عملهم.[13]
4. معالجة التمييز الاجتماعي أو الثقافي المتأصل بعمق بين الجنسين، على سبيل المثال من خلال حملات التوعية ورفع الوعي التي تستهدف مستوى المجتمع المحلي أو تجنيد مدافعين ذكور.

يوضح الشكل 12 حصة المالكين والمستأجرين الذكور والإناث حسب الدولة التي لديها وثائق رسمية (مسماة وغير مسماة) لدعم حقوقهم في الأراضي والتملك.

الشكل 12: حصة المالكين/المستأجرين من الذكور والإناث مع المستندات الرسمية حسب البلد

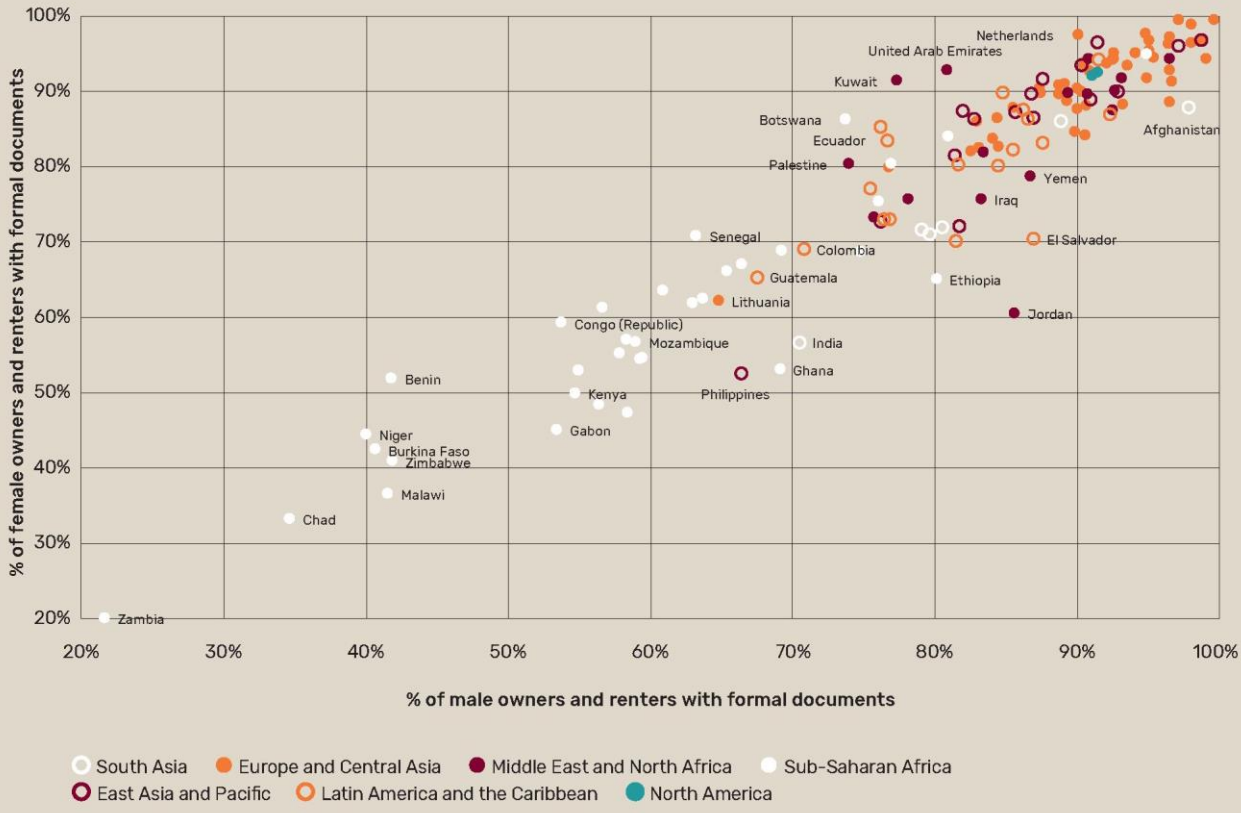

المصدر: بريندكس (2020)

13 انظر، على سبيل المثال، مركز دودة الأرض للتميز الاجتماعي (https://www.earthworm.org/our-work/programmes/cse).

3.1 صياغة وتنظيم حقوق الحيازة

بشكل عام، تُظهر البيانات أن الفرق بين حصة المالكين أو المستأجرين الذكور والإناث مع وثائق (مسماة وغير مسماة) هامشي (الشكل 13)، باستثناء جنوب آسيا حيث تمتلك نسبة أكبر من الرجال ذوو الوثائق رسمية مقارنة بالنساء. ومع ذلك، يوجد تحذيران:

1. هناك تباين قوي على المستوى القطري، كما هو موضح في الشكل 12. على سبيل المثال، تُظهر البيانات من البلدان الواقعة في أسفل يمين التوزيع نسبة عالية من المالكين والمستأجرين الذكور الذين لديهم وثائق رسمية إلى جانب نسبة منخفضة نسبيًا من المشاركات الإناث. البلدان التي تم تسليط الضوء عليها تشمل الأردن وغانا والسلفادور.
2. الاختلافات الإقليمية بين نسبة المالكين/المستأجرين الذكور والإناث مع الوثائق المسماة أكبر بكثير (الشكل 14). بشكل عام، تم تسمية 72٪ من المالكين/المستأجرين الذكور في المستندات مقارنة بـ 58٪ فقط كعينة مماثلة من الإناث. هذا التباين بين الجنسين يقوده العديد من المناطق، بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ.

ومع ذلك، على المستوى العام، يشعر المزيد من المالكين/المستأجرين الذكور والإناث الذين يمتلكون وثائق رسمية بالأمان أكثر ممن ليس لديهم أي مستندات على الإطلاق. يوضح الشكل 15 معدلات أمن حيازة الرجال والنساء حسب التصور، دون أي وثائق (برتقالي)، مع وثائق رسمية ولكن ليس بالضرورة مسماة (باللون الرمادي) ومع وثائق مسماة (أرجواني). في جميع المناطق، تشعر نسبة أكبر من الرجال والنساء الذين لديهم وثائق رسمية أو وثائق مسماة بالأمان مقارنة بمن ليس لديهم أي وثائق على الإطلاق.

تشير المقارنة بين المناطق أيضًا إلى نمطين مهمين:

1. يختلف الارتباط الإيجابي بين حيازة المرأة لوثائق رسمية وأمن الحيازة المتصور حسب المنطقة. إنه الأقوى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك أوروبا وآسيا الوسطى، حيث يوجد فرق بحوالي 30 نقطة مئوية بين النساء اللائي يشعرن بالأمان ويملكون وثائق رسمية مسماة

الشكل 13: حصة المالكين/ المستأجرين الذكور والإناث ذوو المستندات الرسمية (المسماة وغير المسماة) حسب المنطقة

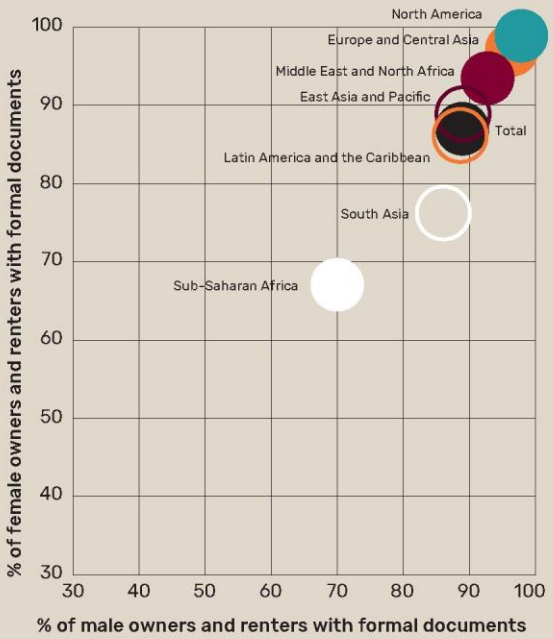

ملاحظة: ما يزال يتعين إضافتها،

المصدر: بريندكس (2020)

الشكل 14: حصة المالكين/ المستأجرين من الذكور والإناث ذوو المستندات الرسمية المسماة حسب المنطقة

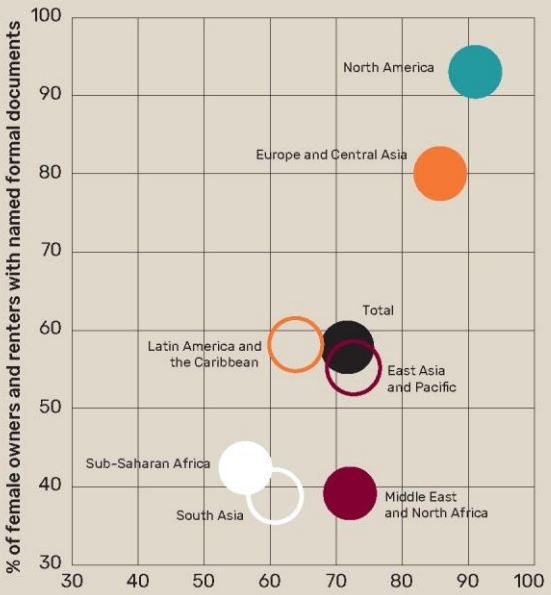

النسبة المئوية للمالكين والمستأجرين الذكور الذين يحملون وثائق رسمية مسماة

ملاحظة: ما يزال يتعين إضافتها

المصدر: بريندكس (2020)

من ليس لديهم أي وثائق. في أفريقياجنوب الصحراء ضعيفة نسبياً عند ستة في المئة فقط.

2. توجد اختلافات بين الجنسين، رغم أنها هامشية. على سبيل المثال، تشعر نسبة أقل من النساء الحاصلات على وثائق رسمية بالأمان مقارنة بالرجال الذين لديهم وثائق معادلة، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (80٪ مقابل 82٪ على الترتيب)، وأفريقيا جنوب الصحراء (69٪ مقابل 71٪) أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (69٪ مقابل 73٪). توجد أكبر فروق بين معدلات أمن الحيازة المتصورة للرجال والنساء دون أي وثائق رسمية على الإطلاق، لا سيما في أوروبا وآسيا الوسطى (59٪ مقابل 65٪) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (57٪ مقابل 65٪) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (61٪ مقابل 67٪). تشعر امرأة واحدة من كل امرأتين بدون وثائق رسمية بعدم الأمان بشأن ممتلكاتها في هذه المناطق.

تشير النتائج إلى أنه، في مناطق معينة، قد لا تكون الملكية أو الملكية المشتركة هي بالضرورة التدخل السياسي الأكثر فعالية لتعزيز أمن حيازة المرأة. خصوصًا في نتائج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. قد تقدم النتائج الوصفية، رغم أنها ليست عرضية، دليلاً على "تأثير أفريقيا"، حيث أظهر تسجيل الأراضي آثارًا ضعيفة نسبيًا على النتائج المختلفة، بما في ذلك الاستثمار الزراعي والإنتاجية (لوري وآخرون، 2017؛ ستيكلر وآخرون، 2018). قد يكون هذا بسبب أنظمة الحيازة العرفية في أفريقيا جنوب الصحراء التي توفر مستويات كافية من أمن الحيازة (انظر، على سبيل المثال، فينسكي، 2011). بالنسبة لبقاع أخرى من العالم، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشير النتائج أيضًا إلى أن العلاقة بين الوثائق الرسمية وأمن الحيازة المتصور قد تكون أضعف بالنسبة للنساء منها بالنسبة للرجال. تتمتع النساء الحاصلات على وثائق رسمية أو مسماة في هذه المنطقة بمعدلات أقل لأمن الحيازة (80٪ و82٪ على الترتيب) من الرجال (82٪ و85٪).

الشكل 15: حصة المالكين الذكور والإناث الذين ليس لديهم وثائق أو لديهم وثائق رسمية أو لديهم وثائق رسمية مُسماة ممن يشعرون بالأمان، حسب المنطقة

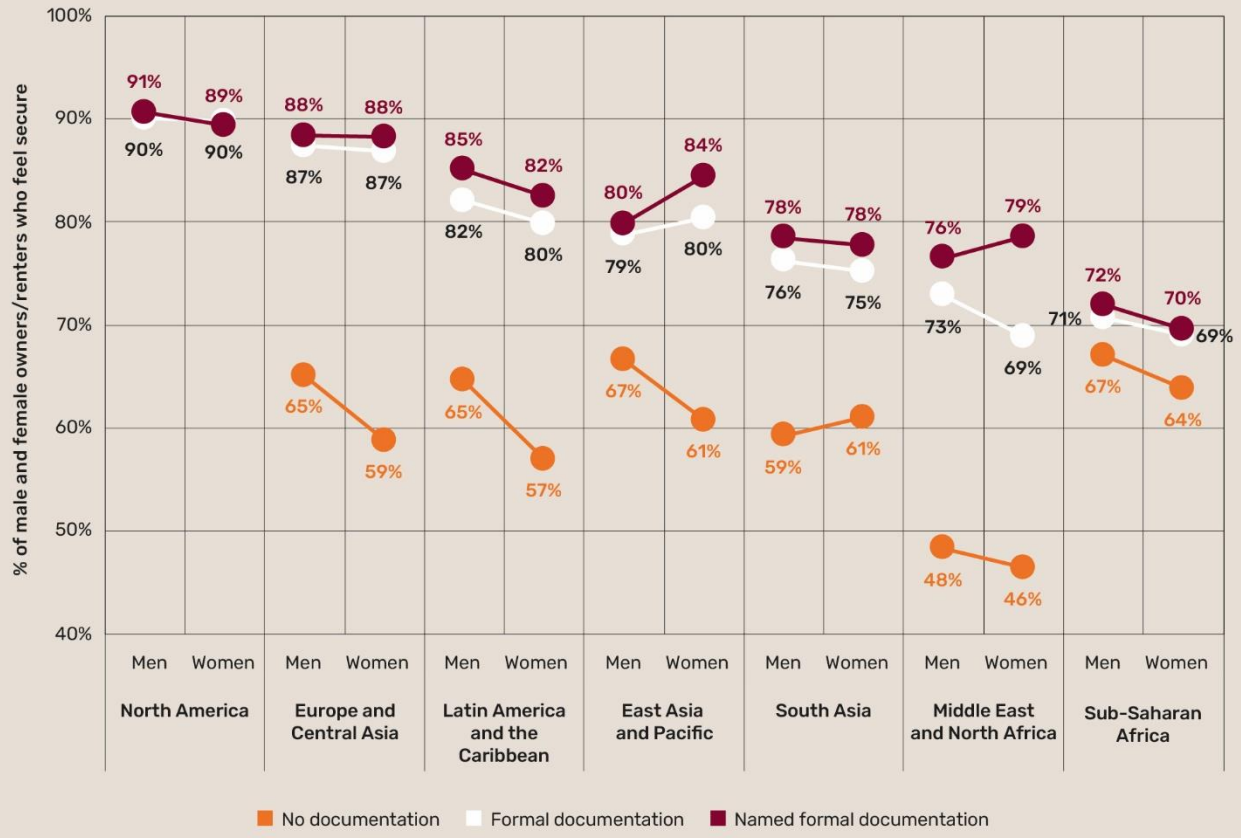

ملاحظة: المتوسط الإقليمي حسب عدد سكان البلدان. يؤثر هذا على جنوب آسيا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص، بسبب كثرة السكان في الهند والولايات المتحدة والصين. باستخدام أعداد السكان، تختلف النتائج أيضًا عن النتائج الرئيسية التي تستند إلى متوسطات غير مخصصة على المستوى القطري.

المصدر: بريندكس (2020)

3.2 إزالة المؤسسات التمييزية

يمكن تجميع التغييرات في الإطار القانوني والسياسي، وتعزيز المؤسسات، ومعالجة الأعراف الاجتماعية والعرفية التمييزية ضمن هدف سياسي أوسع يتمثل في إزالة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التمييزية.

لاختبار العلاقة بين انعدام أمن الحيازة المتصور للمرأة ووجود مؤسسات تمييزية رسمية وغير رسمية، رسمنا فرق النسبة المئوية على المستوى القطري بين أمن الحيازة المتصور للنساء والرجال مقابل مؤشر عالمي لما إذا كانت الأطر القانونية أو غير القانونية تعمل على تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يصنف مؤشر المرأة والسلام والأمن لمعهد جورجتاون 167 دولة في مساواة المرأة. يعتمد على مصادر البيانات الدولية لتوفير مقياس شامل لرفاهية المرأة يمتد على ثلاثة أبعاد ذات صلة بتعزيز أمن حيازة المرأة:

1. الشمول (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي): مثل التعليمي أو المالي أو استخدام الهاتف المحمول للمرأة، والتي تشير إلى مدى معرفة النساء بحقوقهن في الأرض والتملك، أو ما إذا كان يتم تمكينهن من ممارسة تلك الحقوق داخل الأسرة أو المجتمع.
2. العدالة (القوانين الرسمية والتمييز غير الرسمي): مثل التمييز القانوني الذي يفضل الرجل على المرأة في الميراث.
3. **الأمن** (على مستوى الأسرة، والمجتمع، والطبقات الاجتماعية): مثل عنف الشريك، أو سلامة المجتمع، أو العنف المنظم.

يوضح **الشكل 16** وجود ارتباط إيجابي بين الاختلاف بين الجنسين على المستوى القطري فيما يتعلق بأمن الحيازة المتصور ومؤشر المرأة والسلام والأمن، ما يشير إلى أن النساء يشعرن بارتفاع معدلات انعدام الأمن في البلدان التي يتم فيها تصنيف المؤسسات على أنها أكثر تمييزًا بين الجنسين.

يمكن التحقيق في أنواع المؤسسات التي ترتبط بأمن الحيازة المتصور للمرأة من خلال رسم نفس البيانات مقابل المكونات الفرعية لنظام المرأة والسلام والأمن (**الجدول 2**). وهذا يوضح أن المؤسسات غير الرسمية مثل تعليم المرأة، ومدى إدراجها مالياً وتصورات سلامة المجتمع قد تكون تفسيرات مهمة لأمن الحيازة المتصور للمرأة مقارنة بالرجل. كل هؤلاء هم مؤشرات لمدى قدرة المرأة (بما في ذلك المعرفة) أو القدرة على ممارسة حقوقها داخل الأسرة أو المجتمع. لذلك يمكن أن تشير البيانات إلى أن إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الملكية أو التغييرات القانونية قد تكون فعالة فقط إذا تم استكمالها بتدابير لتثقيف المرأة وتمكينها.

الشكل 16: الفرق في النسبة المئوية بين نسبة الرجال والنساء الذين يشعرون بالأمان وتصنيف الدولة في مؤشر المرأة والسلام والأمن

ملاحظة: تمت إزالة البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة وبيرو وإيران لأن هذه البلدان تمثل حالات شاذة على نحو كبير. المصدر: بريندكس (2020) ومؤشر المرأة والسلام والأمن (2019)

الجدول 2: العلاقة بين فرق النسبة المئوية في حصة النساء والرجال الذين يشعرون بالأمان ومكونات مؤشر المرأة والسلام والأمن

مؤشر ومكونات المرأة والسلام والأمن	العلاقة مع أمن الحيازة المتصور (PTS) للنساء مقابل الرجال
مؤشر المرأة والسلام والأمن	إيجابي
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار؛ المرتبة مطروحًا منها مرتبة المرأة والسلام والأمن)	سلبي
التعليم (متوسط سنوات تعليم النساء، الفئة العمرية 25 عامًا فأكثر)	إيجابي
الشمول المالي (النساء 15 سنة فما فوق، ٪)	إيجابي
العمالة (النساء 25 سنة فما فوق، ٪)	لا شيء
استخدام الهواتف المحمولة (النساء 15 عامًا فما فوق، ٪)	إيجابي
التمثيل البرلماني (المقاعد التي تشغلها النساء، ٪)	لا شيء
التمييز القانوني (النتيجة الإجمالية)	لا شيء
التحيز تجاه الأبناء (نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة)	لا شيء
معايير العمل التمييزية (الذكور 15 فما فوق يوافقون على أنه من غير المقبول عمل المرأة، ٪)	لا شيء
عنف الشريك الحميم (الذي تعرضت له النساء في العام الماضي، ٪)	سلبي
سلامة المجتمع (التصور لدى النساء، في سن 15 فما فوق، ٪)	إيجابي
العنف المنظم (عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص)	لا شيء

ملاحظة: PTS = أمن الحيازة المتصور.

المصدر: بريندكس (2020)

© بنك التنمية الآسيوي

4. الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسات

نتائج هذا الاستطلاع من بريندكس - الاستطلاع العالمي الأول لانعدام أمن الحيازة المتصور للمرأة - له آثار عديدة على صنّاع السياسات والباحثين والمحامين الذين يعملون على تعزيز أمن المرأة وتوجيه تدخلاتهم بشكل أكثر دقة.

1. يشير التحليل العالمي إلى أن انعدام أمن الحيازة المتصور بين النساء يمثل مشكلة واسعة الانتشار تؤثر على ما يقرب من نصف مليار امرأة في البلدان التي شملها الاستطلاع حول العالم. بشكل عام، أي أن ما يقرب من واحدة من كل خمس نساء تزيد أعمارهن عن 18 عامًا يشعرن بعدم الأمان.
2. وهو نفس المعدل الذي لوحظ عند الرجال. ومع ذلك، فإن مسألة انعدام أمن الحيازة المتصور للمرأة مركزة جغرافيًا. على المستوى الإقليمي، يشير التحليل إلى أن جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الشمالية هي مناطق فيها النساء لديهن حصة هامشية أكبر مقارنة بالرجال، بناءً على المتوسطات الإقليمية غير المخصصة. لكن الصورة أكثر تعقيدًا من هذا وهناك تباين كبير على المستوى القطري. إن البلدان التي تبرز ضمن منطقتها بحيث تشعر النساء أكثر من الرجال بعدم الأمان تشمل أفغانستان وقيرغيزستان ومصر وبنين وأستراليا وبيرو. وعلى النقيض، يشعر الرجال بعدم الأمان أكثر من النساء في باكستان وبيلاروسيا والإمارات العربية المتحدة وجنوب إفريقيا وكمبوديا وكوستاريكا. ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المسوحات العميقة في البلدان والمناطق المستهدفة لدراسة هذه النقاط الساخنة بمزيد من التفصيل. تشير النتائج إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمنطقة ترتفع فيها الفروق بين الجنسين بشكل خاص.
3. توجد أنماط جنسانية بين أنواع الحيازة، حيث من المرجح أن تبقى النساء في العقارات المملوكة للعائلة أكثر من تملكهن للعقارات بأنفسهن. تعاني المالكات من معدلات انعدام الأمن أعلى من المالكين الذكور في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. بين المستأجرين، معدلات انعدام الأمن أعلى بين النساء منها بين الرجال في أفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، فإن نسبة عالية بشكل غير متناسب من المستأجرين الذكور يشعرون بعدم الأمان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
4. تشعر نسبة أكبر من مجموعات معينة من النساء *والرجال* بعدم الأمان بشأن أراضيهم وممتلكاتهم مقارنةً بالمجموعات الأخرى، وهذا يختلف أيضًا حسب البلد والمنطقة. تشمل المجموعات البارزة:

   أ. رجال في ملكية واحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
   ب. المشاركون من الشباب والشابات، وخاصة من لديهم مستوى تعليمي أساسي في بقاع عالية التطور من العالم مثل أوروبا أو شرق آسيا أو أمريكا الشمالية.
   ت. النساء المتزوجات في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مثل الجابون أو (جمهورية) الكونغو أو توغو.

   تظهر الأنماط الجنسانية أيضًا في العديد من المجموعات الفرعية والمناطق المحددة الأخرى اعتمادًا على التعليم والعمر والحالة الاجتماعية ومجموعة الدخل والموقع، وكلها تتطلب تحقيقًا مستهدفًا باستخدام طرق بحث مختلطة. على سبيل المثال، وجدنا اختلافات بين الجنسين بين من يعيشون في المواقع الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
5. يستشهد الرجال والنساء بمصادر مختلفة لانعدام الأمن. الرجال، على سبيل المثال، هم أكثر عرضة للخوف من استيلاء الحكومة أو الشركات على أراضيهم أو ممتلكاتهم - ما يسمى بالمصادر "الخارجية" لانعدام الأمن. بالنسبة للنساء المتزوجات، المصادر "داخلية" لانعدام الأمن أكثر شيوعًا، لا سيما بين النساء المتزوجات اللاتي يواجهن وفاة الزوج أو الطلاق. قد تكون هذه الاختلافات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالطرق السائدة لحيازة الأراضي والممتلكات. عندما يكون من المرجح أن تحصل المرأة على الأرض والممتلكات من خلال الزواج، فقد تكون أكثر عرضة لخطر المصادر الداخلية لانعدام الأمن داخل الأسرة أو المجتمع.

ما الذي يمكن فعله لتعزيز أمن حيازة المرأة؟

1. وقد كشف التحليل أن إصدار الوثائق الرسمية - حتى لو مسماة - ليس بالضرورة كافيًا لتحسين أمن الحيازة المتصور، خاصة في أفريقيا- جنوب الصحراء، وبالتالي هناك حاجة إلى تدابير تكميلية. إن منح سندات الملكية أو التسمية قد لا يمنع النساء من المصادر الداخلية لانعدام أمن الحيازة النابعة من *داخل* الأسرة أو المجتمعات.
2. إن ضعف المرأة النسبي أمام المصادر الداخلية لانعدام أمن الحيازة يدعم وجهة النظر الراسخة بأن المتغيرات داخل الأسرة أساسية ويجب أن تشكل بؤرة تركيز أساسية للتدخلات السياسية بخصوص حقوق الأرض والملكية.
3. قد تتمكن النساء من اللجوء إلى القانون للتمسك بحقوقهن القانونية - ولكن فقط إذا كن على دراية كاملة بحقوقهن بموجب القانون. يمكن تقديم الدعم القانوني للنساء أو تثقيفهن لماهية حقوقهن وكيفية ممارستها، يساعد في تقليل التهديدات التي تتعرض لها تلك الحقوق.
4. في حين أن العديد من البلدان تقدس المساواة بين الجنسين في دساتيرها وتشريعات الملكية،[14] يدعم التحليل كون ذلك في سياقات محددة، فيمكن للأعراف والعادات الاجتماعية أن تسود وتضعف مواقف المرأة. على سبيل المثال، يمكن للعادات الأبوية أن تستبعد النساء من عمليات صنع القرار فيما يتعلق بملكية الأراضي واستخدامها. من نواحٍ عديدة، يمكن أن يكون اعتراف المجتمع نفسه أكثر أهمية من اعتراف السلطات العامة لأمن الحيازة الآمنة للمرأة. ويمكن تحقيق ذلك بالصبر من خلال تفكيك المؤسسات التي تميّز بين الجنسين
الحرمان اليومي من حقوق المرأة. يمكن أن يكون زيادة الوعي بين الشباب وكبار القرية وتعزيز المدافعين عن حقوق المرأة في الأرض والملكية في المجتمعات المحلية خطوات مهمة في هذا الصدد.

كما يسلط التحليل الضوء على أن التدابير التي لا تكون عادة جزءًا من برامج تنظيم حيازة الأراضي واسعة النطاق قد تلعب دورًا مهمًا في تعزيز أمن حيازة المرأة. وتشمل هذه ضمان الشمول المالي والاستقلالية وتحسين الوصول إلى الهواتف المحمولة، على سبيل المثال. إن تضمين كل هذا هو القيمة المعروفة بتحسين التحصيل التعليمي للمرأة.

14 راجع أداة التقييم القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة (LAT) للحصول على معلومات حول المؤشرات القانونية لحيازة الأراضي على أساس المساواة بين الجنسين في 25 دولة (1 http://www.fao.org/gender-landrights-database/legislation-assessment-tool/en /.

المراجع

بينا آغاروال (1994) *مجال خاص بالفرد: الجنس وحقوق الأرض في جنوب آسيا*. كامبريدج: جامعة كامبريدج صحافة

تيم بيسلي ومتريش غاتاك (2010) "حقوق الملكية والتنمية الاقتصادية" في *كتيب التنمية الاقتصادية* المجلد 5 لداني رودريك ومارك روزنتسفايج (المحررون). أكسفورد وأمستردام: إلسفير

سي بون (2007) "الملكية والنظام الدستوري: إصلاح حيازة الأراضي ومستقبل الدولة الأفريقية" *الشؤون الأفريقية* 106 (425): 557-586

إليزابيث دالي، وراشيل دوري ويكس، وأموهوزا كلودين (2010) "التقدم في اللعبة: إصلاح حيازة الأراضي في رواندا وعملية تأمين حقوق المرأة في الأراضي" *مجلة دراسات شرق إفريقيا* 4: 131-152

كارمن ديانا دير وشيريل آر دوس (2006) "فجوة الأصول بين الجنسين: ما الذي نعرفه ولماذا هي مهمة؟" *الاقتصاد النسوي* 12 (2-1): 1-50

شيريل آر دوس (2006) "آثار الملكية المشتركة للممتلكات داخل الأسرة على أنماط الإنفاق في غانا" *مجلة الاقتصاديات الأفريقية* 15 (1): 149-180

شيريل آر دوس، وسونغ مي كيم، وجميمة نجوكي، وإميلي هيلينبراند ومورين ميروكا (2014) *آثار ملكية المرأة الفردية والمشتركة للممتلكات على اتخاذ القرارات المنزلية*. ورقة مناقشة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية رقم 01347. واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

شيريل آر دوس، كيارا كوفاريك، أمبر بيترمان، أغنيس كيسومبينغ، مارا فان دن بولد (2015) "عدم المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي والسيطرة عليها في إفريقيا: الأسطورة والواقع" *الاقتصاد الزراعي* 46: 403 -434

جيمس فينسكي (2011) "حيازة الأراضي وحوافز الاستثمار: دليل من غرب أفريقيا" *مجلة اقتصاديات التنمية* 95: 137-156

حسينة جبرو وإيزابيل لامبريخت (2017) "محركات حيازة الأراضي المتصورة (في) الأمن: دليل تجريبي من *سياسة استخدام الأراضي في* غانا" 66: -293 303

بولي جيلينجهام وفيليسيتي باكل (2014) "دراسة حالة تنظيم حيازة الأراضي في رواندا". لندن: دليل حسب الطلب/ وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (www.evidenceondemand.info/ rwanda-land-tenureregularisation-case-study)

ماركوس غولدشتاين وكريستوفر أودري (2015) "أرباح السلطة: حقوق الأرض والاستثمار الزراعي في غانا" *مجلة الاقتصاد السياسي* 116 (6): -981 1022

منظمة العمل الدولية (2020) "هجرة اليد العاملة". جنيف: منظمة العمل الدولية (https://www.ilo.org/beirut/ areasofwork / labour -igration / lang - en / index.htm)

كارول لانز، وإليزابيث دالي (2016) "المساواة بين الجنسين والأراضي والتنمية الزراعية في إفريقيا: من النساء إلى الجنس"، تحديث ليجند للأدلة 2. أكسفورد: موكورو

ستيفن لوري، سايروس سامي، روث هول، آرون ليوبولد، دونا هورنبي، وفاراي متيرو (2017) "تأثير تدخلات حقوق ملكية الأراضي على الاستثمار والإنتاجية الزراعية في البلدان النامية: مراجعة منهجية" *مجلة فعالية التنمية* 9 (1): 61-81

روث مينزين ديك، أغنيس كيسومبينج، شيريل آر دوس، وصوفي ثيس (2019) "حقوق المرأة في الأراضي كمسار للحد من الفقر: إطار ومراجعة الأدلة المتاحة" *النظم الزراعية* 172: 72-82

جيفري باين (2004) "حيازة الأراضي وحقوق الملكية: مقدمة" *هابيتات انترناشيونال* 28: 167-179

بريندكس (2019) *تصورات النساء لأمن الحيازة: أدلة من 33 دولة*. لندن: معهد التنمية الخارجية وواشنطن العاصمة: التحالف العالمي للأراضي (https://www.prindex.net/reports/womens-perceptions-tenure-security-Evidence-33-countries/)

بريندكس (2020) *تقرير مقارن، يونيو 2020*. لندن: معهد التنمية الخارجية وواشنطن العاصمة: تحالف الأرض العالمي (www.prindex.net/reports)

فلورنسا سانتوس، ديانا فليتشنر، فيفيان سافاثا، وآنبر بيترمانب (2014) "هل يمكن للأراضي التي تخصصها الحكومة المساهمة في الأمن الغذائي؟ تحليل داخل الأسرة لبرنامج تخصيص مساحة صغيرة في غرب البنغال" *التنمية العالمية* 64: 872-860

إسبن سجاستاد، ودانيال دبليو بروملي (2000) "التحيزات المتعلقة بحقوق الملكية: حول الفردية والخصوصية والأمن في حقوق الملكية" *مراجعة سياسة التنمية* 18 (4): 389-365

ستيكلر هيذر، هنتنغتون، وبن إوينج (2018) "قياس تصورات المجتمع لأمن الحيازة: أدلة من أربعة بلدان أفريقية". ورقة مقدمة في مؤتمر البنك الدولي لعام 2018 حول الأرض والفقر، 23-19 مارس، واشنطن العاصمة

ماتيجس فان ليوين (2017) "توطين إدارة الأراضي وتقوية الدولة: اللامركزية وأمن حيازة الأراضي في أوغندا" *مجلة التغيير الزراعي* 17 (1): 227-208

آن فارلي (2007) "الجنس وإضفاء الطابع الرسمي على الملكية: الأساليب التقليدية والبديلة" *التنمية العالمية* 35 (10): 1753-1739

البنك الدولي (2020) *المرأة والأعمال والقانون* (الموقع الإلكتروني ومجموعة البيانات الإلكترونية). واشنطن العاصمة: البنك الدولي (https://wbl.worldbank.org/)

الملحق

الجدول أ 1: أحجام العينات حسب البلد والجنس

البلد	الذكر	أنثى	المجموع	البلد	الذكر	أنثى	المجموع
أفغانستان	537	511	1,048	ليبيا	728	272	1,000
ألبانيا	381	654	1,035	ليتوانيا	434	610	1,044
الجزائر	474	532	1,006	لوكسمبورغ	524	492	1,016
الأرجنتين	417	607	1,024	مدغشقر	606	587	1,193
أرمينيا	348	687	1,035	ملاوي	459	542	1,001
أستراليا	489	515	1,004	ماليزيا	450	558	1,008
النمسا	492	521	1,013	مالي	578	479	1,057
أذربيجان	505	522	1,027	مالطا	456	546	1,002
بنغلاديش	436	565	1,001	موريتانيا	551	475	1,026
بيلاروسيا	462	633	1,095	موريشيوس	476	524	1,000
بلجيكا	475	528	1,003	المكسيك	1,205	1,791	2,996
بنين	584	385	969	مولدوفا	515	530	1,045
بوليفيا	426	568	994	منغوليا	397	604	1,001
البوسنة والهرسك	429	624	1,053	الجبل الأسود	481	572	1,053
بوتسوانا	371	638	1,009	المغرب	633	877	1,510
البرازيل	400	630	1,030	موزمبيق	717	719	1,436
بلغاريا	461	602	1,063	ميانمار	408	649	1,057
بوركينا فاسو	574	686	1,260	ناميبيا	471	527	998
كمبوديا	359	632	991	نيبال	430	570	1,000
الكاميرون	782	714	1,496	هولندا	569	444	1,013
كندا	522	505	1,027	نيوزيلندا	433	568	1,001
تشاد	687	356	1,043	نيكاراغوا	375	643	1,018
تشيلي	375	653	1,028	النيجر	719	745	1,464
الصين	1,594	1,987	3,581	نيجيريا	1,634	1,279	2,913
كولومبيا	1,685	2,311	3,996	مقدونيا الشمالية	435	608	1,043
جزر القمر	375	623	998	شمال قبرص	604	444	1,048
الكونغو (جمهورية)	551	449	1,000	النرويج	476	539	1,015
كوستاريكا	414	567	981	باكستان	523	517	1,040
ساحل العاج	658	512	1,170	فلسطين	397	615	1,012
كرواتيا	527	534	1,061	بنما	408	611	1,019
قبرص	507	503	1,010	باراغواي	440	605	1,045
الدنمارك	507	500	1,007	بيرو	580	900	1,480
جمهورية الدومنيكان	405	615	1,020	الفلبين	433	582	1,015
الإكوادور	368	617	985	بولندا	452	610	1,062
مصر	484	516	1,000	البرتغال	485	526	1,011
السلفادور	359	640	999	رومانيا	440	617	1,057
إستونيا	427	630	1,057	الاتحاد الروسي	819	1,311	2,130
إسواتيني	433	614	1,047	رواندا	456	512	968
أثيوبيا	452	591	1,043	المملكة العربية السعودية	564	444	1,008
فنلندا	482	543	1,025	السنغال	469	543	1,012
فرنسا	487	529	1,016	صربيا	448	614	1,062
الجابون	472	529	1,001	سيرا ليون	460	567	1,027
غامبيا	446	584	1,030	سنغافورة	494	510	1,004
جورجيا	313	741	1,054	سلوفاكيا	456	590	1,046
ألمانيا	480	531	1,011	سلوفينيا	498	508	1,006
غانا	619	836	1,455	جنوب أفريقيا	366	646	1,012

اليونان	484	585	1,069	إسبانيا	505	515	1,020
غواتيمالا	386	614	1,000	سيريلانكا	361	672	1,033
غينيا	572	467	1,039	السويد	498	512	1,010
هندوراس	462	518	980	سويسرا	483	534	1,017
هنغاريا	434	634	1,068	تايوان (مقاطعة الصين)	473	527	1,000
الهند	1,787	1,369	3,156	طاجيكستان	447	556	1,003
إندونيسيا	1,737	2,229	3,966	تنزانيا	2,161	1,860	4,021
إيران	490	510	1,000	تايلاند	744	1,204	1,948
العراق	530	469	999	توجو	590	437	1,027
أيرلندا	508	492	1,000	تونس	548	464	1,012
إسرائيل	473	526	999	تركيا	616	384	1,000
إيطاليا	497	524	1,021	تركمانستان	471	529	1,000
اليابان	554	451	1,005	أوغندا	990	988	1,978
الأردن	509	500	1,009	أوكرانيا	381	688	1,069
كازاخستان	454	593	1,047	الإمارات العربية المتحدة	628	373	1,001
كينيا	926	1,067	1,993	المملكة المتحدة	484	516	1,000
كوريا (جمهورية)	620	380	1,000	الولايات المتحدة	541	478	1,019
كوسوفو	442	559	1,001	أوروغواي	427	627	1,054
الكويت	734	267	1,001	أوزبكستان	366	651	1,017
قيرغيزستان	382	652	1,034	فنزويلا	410	623	1,033
لاوس	390	609	999	فيتنام	1,104	931	2,035
لاتفيا	395	658	1,053	اليمن	506	501	1,007
لبنان	519	482	1,001	زامبيا	506	505	1,011
ليبيريا	459	500	959	زمبابوي	444	561	1,005

المصدر: بريندكس (2020)

الجدول أ 2: معدلات انعدام أمن الحيازة والأمن المتصورين حسب البلد والجنس

المنطقة	البلد	رجال			نساء		
		غير آمن	آمن	رفض الإجابة/غير معروف	غير آمن	آمن	رفض الإجابة/غير معروف
أوروبا وآسيا الوسطى	ألبانيا	18%	79%	3%	18%	77%	5%
	أرمينيا	16%	77%	7%	12%	83%	6%
	النمسا	5%	94%	1%	4%	93%	2%
	أذربيجان	5%	89%	6%	6%	84%	10%
	بيلاروسيا	13%	83%	4%	7%	88%	5%
	بلجيكا	12%	82%	6%	15%	80%	6%
	البوسنة والهرسك	7%	89%	4%	8%	87%	5%
	بلغاريا	10%	80%	10%	9%	80%	11%
	كرواتيا	8%	87%	4%	7%	86%	6%
	قبرص	26%	70%	4%	22%	72%	6%
	الدنمارك	7%	93%	0%	8%	91%	1%
	إستونيا	14%	81%	5%	9%	85%	6%
	فنلندا	4%	94%	2%	5%	95%	0%
	فرنسا	18%	79%	3%	18%	81%	2%
	جورجيا	17%	79%	4%	13%	78%	8%
	ألمانيا	9%	89%	2%	11%	86%	4%
	اليونان	14%	85%	2%	18%	76%	6%
	هنغاريا	8%	88%	3%	9%	88%	3%
	أيرلندا	14%	84%	2%	15%	84%	1%
	إيطاليا	10%	87%	3%	7%	92%	1%
	كازاخستان	9%	80%	11%	13%	79%	8%
	كوسوفو	11%	88%	1%	9%	88%	3%
	قيرغيزستان	13%	80%	7%	20%	72%	7%
	لاتفيا	12%	76%	12%	10%	82%	8%
	ليتوانيا	4%	89%	7%	5%	86%	9%
	لوكسمبورغ	26%	73%	2%	23%	74%	3%
	مولدوفا	11%	81%	8%	11%	81%	8%
	الجبل الأسود	11%	84%	5%	14%	81%	6%
	هولندا	10%	90%	0%	10%	90%	0%
	مقدونيا الشمالية	9%	86%	5%	7%	83%	9%
	شمال قبرص	29%	68%	4%	24%	71%	5%
	النرويج	9%	91%	0%	7%	92%	1%
	بولندا	10%	82%	8%	10%	82%	8%
	البرتغال	8%	89%	3%	13%	85%	2%
	رومانيا	8%	89%	3%	8%	87%	5%
	الاتحاد الروسي	13%	79%	7%	8%	83%	9%
	صربيا	7%	90%	3%	11%	87%	2%
	سلوفاكيا	15%	78%	7%	14%	80%	6%
	سلوفينيا	9%	91%	1%	6%	92%	2%
	إسبانيا	13%	87%	0%	8%	90%	2%
	السويد	6%	93%	1%	6%	91%	2%
	سويسرا	5%	91%	4%	4%	91%	5%
	طاجيكستان	8%	83%	8%	14%	65%	21%
	تركيا	31%	63%	6%	31%	63%	6%
	تركمانستان	2%	90%	8%	1%	90%	9%
	أوكرانيا	9%	79%	12%	10%	77%	14%
	المملكة المتحدة	9%	90%	1%	14%	85%	2%
	أوزبكستان	7%	90%	3%	4%	92%	4%
	متوسط غير مخصص	12%	84%	4%	11%	83%	5%
	متوسط مخصص	13%	83%	4%	12%	83%	5%
شمال امريكا	كندا	13%	86%	1%	15%	84%	1%
	الولايات المتحدة	13%	86%	1%	14%	86%	0%
	متوسط غير مخصص	13%	86%	1%	14%	85%	1%
	متوسط مخصص	13%	86%	1%	14%	86%	0%

المنطقة	البلد	رجال			نساء		
		غير آمن	آمن	رفض الإجابة/غير معروف	غير آمن	آمن	رفض الإجابة/غير معروف
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الجزائر	15%	80%	5%	17%	77%	6%
	مصر	14%	84%	3%	23%	74%	3%
	إيران	47%	47%	6%	37%	56%	7%
	العراق	29%	69%	2%	28%	66%	6%
	إسرائيل	14%	82%	3%	13%	82%	5%
	الأردن	44%	53%	3%	36%	62%	3%
	الكويت	44%	44%	12%	35%	54%	11%
	لبنان	23%	75%	2%	19%	78%	3%
	ليبيا	27%	67%	6%	31%	63%	6%
	مالطا	9%	88%	3%	8%	87%	5%
	المغرب	20%	72%	8%	22%	65%	13%
	فلسطين	25%	74%	1%	25%	71%	3%
	المملكة العربية السعودية	36%	60%	3%	34%	56%	10%
	تونس	24%	74%	2%	23%	74%	3%
	الإمارات العربية المتحدة	42%	55%	3%	28%	70%	2%
	اليمن	24%	68%	8%	28%	60%	12%
	متوسط غير مخصص	27%	68%	5%	25%	68%	6%
	متوسط مخصص	28%	67%	5%	27%	66%	6%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	بنين	31%	66%	3%	38%	59%	3%
	بوتسوانا	32%	57%	11%	29%	57%	14%
	بوركينا فاسو	41%	58%	0%	46%	51%	3%
	الكاميرون	30%	58%	11%	33%	53%	14%
	تشاد	22%	70%	9%	17%	69%	14%
	جزر القمر	33%	61%	6%	31%	59%	11%
	الكونغو (جمهورية)	38%	61%	2%	42%	51%	7%
	ساحل العاج	26%	61%	12%	29%	56%	15%
	إسواتيني	42%	55%	3%	42%	50%	8%
	أثيوبيا	28%	69%	3%	25%	73%	2%
	الجابون	33%	62%	5%	37%	55%	8%
	غامبيا	22%	69%	9%	25%	62%	13%
	غانا	28%	63%	10%	26%	61%	13%
	غينيا	24%	71%	6%	27%	66%	7%
	كينيا	28%	63%	9%	28%	58%	13%
	ليبيريا	42%	52%	6%	44%	51%	6%
	مدغشقر	25%	68%	7%	25%	66%	8%
	ملاوي	21%	70%	9%	21%	72%	8%
	مالي	30%	68%	2%	32%	62%	6%
	موريتانيا	20%	70%	9%	16%	74%	10%
	موريشيوس	27%	67%	5%	26%	63%	11%
	موزمبيق	24%	56%	19%	24%	57%	18%
	ناميبيا	31%	65%	4%	34%	60%	6%
	النيجر	27%	65%	8%	30%	55%	14%
	نيجيريا	21%	71%	8%	24%	65%	11%
	رواندا	7%	91%	3%	9%	87%	3%
	السنغال	23%	76%	1%	20%	77%	3%
	سيرا ليون	34%	60%	6%	36%	58%	6%
	جنوب أفريقيا	32%	63%	5%	28%	61%	11%
	تنزانيا	22%	66%	11%	22%	62%	16%
	توجو	27%	64%	9%	26%	62%	12%
	أوغندا	25%	65%	10%	28%	59%	13%
	زامبيا	28%	68%	3%	26%	71%	3%
	زمبابوي	26%	69%	5%	29%	66%	6%
	متوسط غير مخصص	28%	65%	7%	29%	62%	9%
	متوسط مخصص	26%	67%	7%	26%	64%	10%

المنطقة	البلد	رجال			نساء		
		غير آمن	آمن	رفض الإجابة/غير معروف	غير آمن	آمن	رفض الإجابة/غير معروف
جنوب آسيا	أفغانستان	20%	76%	5%	29%	70%	1%
	بنغلاديش	25%	70%	5%	31%	62%	7%
	الهند	22%	66%	12%	22%	62%	16%
	نيبال	10%	86%	5%	15%	78%	7%
	باكستان	21%	54%	25%	13%	59%	28%
	سيريلانكا	27%	67%	6%	28%	67%	6%
	متوسط غير مخصص	21%	70%	10%	23%	67%	11%
	متوسط مخصص	22%	65%	12%	22%	62%	16%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	أستراليا	10%	89%	1%	15%	83%	2%
	كمبوديا	39%	51%	10%	31%	53%	15%
	الصين	11%	76%	13%	11%	74%	15%
	إندونيسيا	25%	62%	13%	23%	63%	14%
	اليابان	19%	78%	3%	19%	78%	3%
	كوريا (جمهورية)	23%	75%	3%	15%	81%	4%
	لاوس	25%	55%	20%	25%	48%	27%
	ماليزيا	35%	54%	12%	34%	55%	11%
	منغوليا	19%	76%	5%	20%	76%	4%
	ميانمار	19%	75%	6%	19%	75%	7%
	نيوزيلندا	16%	82%	2%	12%	87%	1%
	الفلبين	47%	52%	1%	48%	50%	1%
	سنغافورة	4%	93%	3%	3%	90%	6%
	تايوان (مقاطعة الصين)	19%	79%	2%	18%	78%	5%
	تايلاند	16%	72%	12%	17%	71%	11%
	فيتنام	10%	83%	7%	10%	81%	9%
	متوسط غير مخصص	21%	72%	7%	20%	71%	8%
	متوسط مخصص	16%	74%	11%	15%	73%	12%
أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي	الأرجنتين	16%	83%	1%	16%	82%	2%
	بوليفيا	27%	65%	7%	22%	61%	17%
	البرازيل	24%	74%	3%	23%	74%	3%
	تشيلي	23%	73%	4%	23%	71%	6%
	كولومبيا	24%	66%	10%	24%	64%	12%
	كوستاريكا	21%	73%	6%	13%	77%	10%
	جمهورية الدومنيكان	31%	64%	5%	24%	72%	4%
	الإكوادور	20%	69%	10%	17%	68%	15%
	السلفادور	24%	70%	6%	28%	62%	10%
	غواتيمالا	34%	59%	7%	33%	55%	12%
	هندوراس	21%	70%	9%	17%	66%	17%
	المكسيك	14%	82%	4%	17%	76%	8%
	نيكاراغوا	17%	76%	7%	21%	69%	10%
	بنما	22%	76%	3%	24%	71%	5%
	باراغواي	13%	85%	2%	13%	81%	6%
	بيرو	16%	74%	10%	21%	60%	19%
	أوروغواي	15%	79%	6%	15%	80%	5%
	فنزويلا	29%	69%	2%	24%	75%	1%
	متوسط غير مخصص	22%	73%	6%	21%	70%	9%
	متوسط مخصص	21%	74%	5%	21%	72%	7%

Prindex

Measuring global perceptions of land and property rights

PrindexGlobal@

PrindexGlobal

Prindex.net